صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24
الثمن
1200 مليما

نتنياهو يصطاد في مياه السويداء الموحلة

ما الذي تسعى اليه تل ابيب في جنوب سوريا؟

تمازج بين الردع و التوعية

مبادرة لمناهضة العنف في الملاعب

24

الثلاثاء 22 جويلية 2025 /6 محرم 1445هـ/عدد 733

الكراء المملك

خطوة لاستعادة السكـــــــن الاجتمـــــــاعي

4

6

فاقت الـ100 و مصيرها غامض

المطلـــوب تـــرشيد المبادرات البرلمـــانية

7

بعد تعدد انقطاعات الماء الصالح للشرب

مخزونات السدود تتراجع وصيف ساخن على الأبواب

8

الافتتاحية

محمد بن محمود

من أجل كرامة المنطقة... آن أوان اليقظة والتحرك

منذ أكثر من سبعة عقود، لم تعرف منطقتنا العربية والإسلامية اســـتقرارًا حقيقيًا. تتبدّل الوجوه، تتغير الســـاحات، لكـــن تظل النكبة واحدة، والنزيف مســـتمر. نزيـــفٌ بدأ بزرع الكيان الصهيونـــي في قلب المنطقة، في لحظة استعمارية لم تكن تعني بالحرية ولا بالعدالة، بل كانت ترسم حدودًا جديدة للسيطرة ونهب الثروات وشرعنة الاحتلال.

ولم يكن هذا الـــزرع الغريب مجرد حادث عابـــر في التاريخ، بـــل كان مشروعًا متكاملًا يهدف إلى تقويض كل أمل في الاستقلال الفعلي والتنمية الشـــاملة لشـــعوبنا. لقد أصبحت القضية الفلســـطينية منذ ذلك الوقت بوصلة للوعـــي العربي، ومؤشرًا عـــلى عدالة النظام العالمي الذي ثبت، مـــرارًا وتكرارًا، أنه يصمت حين يكون المعتدى مدعومًا من القوى الكبرى، ويتكلم فقط حين تكون الضحية دولة عربية أو شعبًا مسلمًا يطالب بحقه.

اليـــوم، وأكثر مـــن أي وقت مـــضى، بات واضحًـــا أن اســـتمرار التوتـــرات والنزاعات في المنطقة مرتبط بشـــكل وثيق باســـتمرار الاحتلال، وبمنطـــق الهيمنة الذي يتعامل مع دولنا كســـاحات صراع لا كســـادة قرار. من ســـوريا إلى اليمن، من ليبيا إلى السودان، تدفع الشعوب ثمنًا باهظًا بسبب سياسات التجزئة، وصراعـــات الوكالة، وتواطـــؤ بعض القوى الدولية التي تُشعل النيران وتدّعي الحياد.

إن اللحظة التاريخية التي نعيشها تتطلب منا، كدول وشعوب ومؤسسات، أن نقف وقفة مسؤولة. لم يعد ممكنًا الركون إلى الصمت، أو الاكتفاء ببيانات الإدانة الخجولة. بل آن الأوان لتكثيف الجهود، على كافة المســـتويات، من أجل ترســـيخ دعائم الاستقرار، والانخراط في حوارات سياسية بنّاءة تُعيد للدول سيادتها، وتمنح الشـــعوب حقهـــا في تقرير مصيرها بحرية وكرامة.

ولا يمكـــن تحقيق ذلك مـــا دامت الحروب قائمة، وما دام التدخل الخارجي مســـتمرًا، وما دام بعض الفاعلـــين في الداخل والخارج يواصلون الاســـتثمار في الانقسام والتعصب والطائفية. لقد أثبت التاريخ أن الشـــعوب لا تُهـــزم إذا ما اتحدت، وأن الاســـتقرار لا يُبنى على القهر والقوة، بل على العدالة، والمساواة، واحترام إنسانية الإنسان.

أما فلسطين، الجرح المفتوح في قلب الأمة، فهي تختصر كل معاني الظلم والخذلان. فما زال شعبها يُواجه الاحتلال بكل شجاعة، رغم الحصار والقتـــل والتهجير، ورغم الانتهاكات التي تُمارَس يوميًا أمام مرأى ومســـمع من العالم. وتبقى فلســـطين – رغم كل المآسي – رمزًا للمقاومة ورفض الاستســـلام، ورسالة واضحة مفادهـــا أن الاحتـــلال لا يمكن أن يتحول إلى أمر واقع، مهما طال الزمن.

إن إنهاء الاحتلال، بجميع أشـــكاله، ليس فقط مطلبًا فلســـطينيًا، بل هو مدخل رئيسي لأي حديث جاد عن سلام شامل وعادل. السلام لا يمكن أن يقوم عـــلى أنقاض البيوت، وعلى جثث الأطفال، ولا على ممارســـات التطهير العرقي التي تُخرق بها أبسط مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان. وهنا، لا بد من توجيه رسالة واضحة للمجتمع الدولي: الصمت على الجرائم، هـــو شراكة فيهـــا. والازدواجية في تطبيق المعايير، هي تقويـــض لمصداقية كل نظام عالمي يدّعي العدالة.

لقد حان الوقت لإرادة سياســـية حقيقية، تقـــف في وجـــه قـــوى الاحتـــلال، وتُلزمها بالانسحاب، ووقف الاستيطان، والتراجع عن الإجراءات الأحادية التي تقوّض فرص السلام. كما أن من الضروري أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته الأخلاقية والقانونية، لا سيما تلك الدول التي تتغنّى بالديمقراطية، بينما تُسلّح المحتل وتدعم عدوانه.

أمـــا نحن، في منطقتنا العربيـــة، فعلينا أن نراجع أولوياتنا، ونرســـم طريقًا جديدًا قائمًا على التعاون، والتنمية، واحترام حق كل شعب في العيش الحر والمســـتقر. فالمستقبل لا يُبنى على الدم، بل على العدالة الاجتماعية، والتعليم، والصحة، والازدهار الاقتصادي. ولا يمكن أن نحقق كل ذلك إلا إذا توقفت لغة الحرب، وساد منطق الحوار، وارتفعـــت الكلمة على صوت الرصاص.

إن مسؤوليتنا اليوم، ليست فقط سياسية، بـــل أخلاقية وتاريخية. من حق شـــعوبنا أن تحلم بغدٍ أفضل، ومن واجبنـــا أن نُمهّد لهذا الحلم الطريق، وأن نرفـــع أصواتنا عاليًا من أجل كرامة الإنسان، وسيادة الأوطان، وسلامٍ عادل لا يُقصي أحدًا ولا يُشرعن الظلم.

فلتكن هذه المرحلـــة، مرحلة وعيٍ ويقظة، لا استســـلامٍ وخضوع. ولتكـــن تونس، كما عهدناها، صوتًا حرًا في زمن التزييف، وحاضنة لقضايا الحق والحرية في وطنٍ عربيٍ تواقٍ إلى التحرر والنهوض.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

اخبار الجنوب الغربي: اعداد:
محمد مبروك السلامي

الى موفى سنة 2026

المرحلة الثانية من برنامج التمكين الاجتماعي للأسر يتوزر

احتضنت دار الشباب حزوة المرحلة الثانية من برنامج التمكين الاجتماعي للاسر، الذي تنفذه المندوبية الجهوية للمراة والاسرة والطفولة وكبار السن بتوزر، بالتعاقد مع مكتب دراسات مختص . ويمتد هذا البرنامج الى موفى سنة 2026 حيث تم تنظيم اولى المنابر الحوارية لفائدة الشباب المقبل على الزواج وعائلاتهم في حزوة ، في حين تواصلت المنابر الحوارية بكافة معتمديات الولاية إلى 20 جويلية 2025 .

وقد عمل مكتب الدراسات، الذي تم التعاقد معه، على تأطير الحلقات التكوينية والتوعوية وتنظيم سلسلة من الحلقات الحواري اثثها مختصون في علم الاجتماع وعلم النفس وفي التربية الوالدية خدمة لاهداف البرنامج الذي يعمل على حماية الاسرة من أخطار الفكر المتطرف ووقاية الاطفال والنساء وكبار السن والشباب من ظواهر العنف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر وتعزيز الروابط الاسرية.

قبلي

الدورة 32 للمهرجان الوطني لمصيف الكتاب

انطلقت المكتبة الجهوية بقبلي في الاحتفال بالمهرجان الوطني لمصيف الكتاب في دورته 32 التي تتواصل إلى غاية 15 اوت،بمشاركة ادارة المطالعة العمومية والادارة العامة للكتاب في إطار الخطة الوطنية للترغيب في المطالعة.

وتحتفل بهذا المهرجان كافة المكتبات العمومية والمكتبات المتنقلة بمختلف جهات البلاد يهدف لترغيب العائلة والطفل في المطالعة ،و ستنتظم الأنشطة المدرجة في البرنامج بأغلب الفضاءات العامة التي تمثل مقصدا للأهالي خلال هذه الفترة من السنة على غرار المنتزهات والشواطئ للجمع بين الجانب الترفيهي وجانب القراءة والعودة للكتاب كمنهل اساسي للمعرفة والتعلم

وستسلط هذه الانشطة الضوء على مخاطر الانترنات والتوقي من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر ونبذ العنف مع ابراز اهمية المحافظة على البيئة و تقريب الناشئة اكثر ما يمكن من الكتاب لترغيبهم في المطالعة.

ويشمل البرنامج الذي أعدته المكتبة تنظيم عدة انشطة متنوعة تشمل ورشات للرسم مستوحات من القصص التي يطالعها الاطفال الى جانب فقرات تنشيطية وفقرات للشعرو تقديم مسرحية لابناء بفضاء القرية الحرفية بتلمين تتخللها جملة من المسابقات إضافة إلى تنظيم عروض فرجوية بفضاء تلمين وبفضاء دار الشباب ببشلي وبحديقة الامراء بسوق الاحد تشمل ورشات للخرافة الشعبية وفقرات للمطالعة المفتوحة.

توزر

الدعوة إلى إحداث وحدة للحماية المدنية بتمغزة

سجلت الواحات الجبلية القديمة بتمغزة عدد كبير من الحرائق خلال الصائفة الحالية خلفت العديد من الخسائر المادية باتلاف مئات من أصول النخيل واحتراق مساحات من الأعشاب الجافة ، لذلك جدد الأهالي الدعوة إلى ضرورة تجهيز هذه المنطقة الحدودية الجبلية بوحدة الحماية المدنية لأن غياب التدخل السريع ساهم في انتشار الحرائق رغم تدخل مجمع التنمية الفلاحية و خلية الارشاد الفلاحي بتمغزة، وتبقى غير كافية لعدم توفر الوسائل الضرورية في ظل البعد الجغرافي للمعتمدية عن مركز الولاية أكثر من 60 كلم، وعن معتمدية الرديف، ولاية قفصة، قرابة 24 كلم، مما يسبب بطء وصول الحماية المدنية نظرا لبعد تواجدها عن الواحة، حيث تمثل التضاريس الوعرة وضيق المسالك واحة تمغزة الجبلية وعوامل الرياح أو ارتفاع درجات الحرارة، في سرعة انتشار الحرائق.

وقد عملت السلطة المحلية في معتمدية تمغزة على دعم هذا المطلب ورفعه إلى الجهات المعنية والتنسيق الفني مع مصالح الحماية المدنية باختيار فضاء ليكون مقرا لفرقة الحماية المدنية في المنطقة، واقترحت السلطة المحلية، خلال اجتماعات اللجنة الجهوية لمجابهة الكوارث، احداث مركز متقدم للغابات في تمغزة يكون مجهزا بمعدات الإطفاء، كما تم تزويد خلية الارشاد الفلاحي بشاحنة إطفاء راجعة بالنظر للدائرة الجهوية للغابات.

الى موفى جوان الماضي

تراجع في عائدات صادرات التمور

تراجعت عائدات صادرات التمور، منذ بداية الموسم في أكتوبر 2024 إلى موفى جوان 2025، بنسبة 3،8 ٪ ، وقدّرت ب 771،7 مليون دينار، مقارنة بالفترة ذاتها من الموسم المنقضي.

وبلغ معدل سعر التمور، خلال التسعة أشهر الأولى من الموسم الحالي، 6،35 دينار للكيلوغرام، مع 7،05 د/كلغ صنف «دقلة النور». وبلغ هذا المعدل خلال جوان 2025، نحو 5،97 د/كلغ، مسجلا تراجعا، طفيفا، بنسبة 0،5 ٪ ، مقارنة بشهر جوان 2024 .

وأظهرت مؤشرات المرصد الوطني للفلاحة، تقلّص الكميّات المصدرة، بنسبة 5،7 ٪، مقارنة بالفترة ذاتها من الموسم 2023 /2024، وقدّرت ب 121،5 ألف طن، 84،2 ٪منها دقلة النور.

ويعد الإتحاد الأوروبي أوّل مورد للتمور التونسيّة، إذ يستحوذ على القسط الأوفر منها 43،4 ٪، متبوعة بأفريقيا 24٪،فاسيا 20،7٪ وتتصدر المغرب قائمة البلدان الأكثر توريد للتمور التونسيّة، بحصّة تناهز 19،2 ٪، من مجمل الصادرات خلال الاشهر التسعة الأولى من الموسم الحالي، تتبعها إيطاليا، بحصّة تقدّر ب11،8٪، ثمّ فرنسا ب8 ٪.

وبلغ حجم صادرات التمور البيولوجية 6،7 ألف طن، بقيمة قاربت 59،5 مليون دينار، أي بتراجع بنسبة 8،1 ٪، على مستوى الكم، وبنسبة 26،4 ٪ في ما تعلّق بالعائدات المحققة من هذه المبيعات. يذكر أنّ حجم التمور البيولوجية (كلّ الأصناف) لا يتجاوز 5،5 ٪، من مجمل مبيعات تونس من التمور.

وبلغ متوسط سعر التمور البيولوجية 8،90 د/كغ. ويتراوح سعر هذه التمور، حسب الصنف، بين 7،89 د/كغ، للتمور البيولوجية التقليدية، و9،93 د/كغ بالنسبة لمشتقات التمور البيولوجية، و2،94 د/كغ للتمور البيولوجية ذات الصبغة الصناعيّة.

محمد المبروك السلامي

الكراء المملك

خطوة لاستعادة السكن الاجتماعي

صابر الحرشاني

تتجـــه بلادنا الى اســـتعادة برنامج الكراء المملك بغية اســـتفادة شريحة واســـعة من التونســـيين من السكن الاجتماعي.

و في اجتمـــاع وزاري انتظـــم تحت إشراف رئيس الجمهورية قيس سعيّد، مؤخرا، طُرحت بوضوح فكرة الكراء المملّك كأحـــد المحاور الأساســـية في سياســـات الدولة المستقبلية في مجال السكن الاجتماعي.

وأشار سعيّد إلى ضرورة إعادة النظر في المقاربات التي اقتصر فيها السكن الاجتماعي على المساعدات المباشرة أو الإسكان المجاني في بعض الحالات، على اعتبار أن تلك النماذج قد رسّخت تبعية اقتصادية أكثر من كونها ساهمت في تمكين الأفراد.

صيغة الكراء المملك

و تجدر الاشارة الى الحكومة تعكف على انجاز مـــشروع قانـــون في هذا السياق و احالته قريبا الى مجلس نواب الشـــعب، ومن المتوقع ان يكون ذلك في مســـتهل الدورة البرلمانية المقبلة في اكتوبر من العام الجاري.

وتمثل صيغة «الكراء المملّك» ركيزة أساســـية في هذا التوجه الجديد، حيث يُمكّن المنتفعون من الســـكن في وحدة ســـكنية مقابل دفع معلوم شهري في شكل كراء، و يُحتسب جزء منه ضمن مدفوعات تؤول في نهاية المدة إلى تملك العقـــار. أي أن المنتفـــع، وخلال فترة زمنية محددة، يتحـــول من مكترٍ إلى مالك، دون الحاجة إلى قرض بنكيٍ أو تمويلات ذات فوائد مجحفة بعد تقديم تسبقة رمزية في البداية على الارجح.

وتعيـــد هـــذه الفكـــرة إلى الأذهان تجربة سابقة شـــهدتها تونس خلال العقود الماضية، وتحديدا في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، حيث أطلقت الدولة عبر المؤسسة العقارية التابعة لها برامج «التفويت بالتقسيط»، وتم بموجبها تمكين عـــشرات الآلاف من الأسر من تملك مســـاكنهم بطريقة تدريجية، في إطـــار عقود تضمن حق الإشغال والتملك في الآن ذاته.

أوّل المشاريع قبل نهاية السنة

وفي ســـياق ترجمـــة هـــذا التوجه إلى إجراءات ملموســـة، أعلنت وزارة التجهيز والإســـكان عـــن شروعها في إنجاز أول مـــشروع نموذجي يدخل ضمن منظومة الكراء المملّك. ويتعلّق الأمـــر ببنـــاء 100 وحدة ســـكنية اجتماعية جماعية قبـــل موفى العام الجاري ضمن إقامة أُطلق عليها اسم «أكاسيا»، وتقع في منطقة الزهروني بالضاحية الغربية للعاصمة تونس.

ويمثّل هذا المشروع حجر الأســـاس في تنفيذ البرنامج الجديد، حيث يُنتظر أن يُفتح باب الترشـــح للانتفاع بهذه المساكن وفق شروط فنية واجتماعية ومالية مدروســـة، تضمن الموازنة بين القدرة الشرائيـــة للمواطن وحقه في الســـكن اللائق من جهة، واســـتدامة موارد الدولة والنجاعة في إدارة الأملاك العمومية من جهة أخرى.

وقد أوضحـــت الشركـــة الوطنية العقارية للبلاد التونسية، وهي الجهة الباعثة للمشروع، أن تصميم الوحدات يســـتجيب للمعايير الحديثة من حيث جودة البناء، وخصوصية الفضاءات، والنجاعة الطاقية، كمـــا أنّها تراعي حاجيات مختلف الفئات الاجتماعية، وخاصة العائـــلات ذات الدخل المحدود أو المتوسط.

مفهوم جديد للسكن الاجتماعي

و لا يقتـــصر الرهـــان الحقيقـــي في هـــذا البرنامج عـــلى تمكين الأسر المعوزة من سكن فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى إرســـاء مفهوم جديد للسكن الاجتماعـــي، لا يقـــوم عـــلى الإعانة الظرفية ، بل عـــلى التمكين والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

ذلـــك أن الســـكن الاجتماعـــي، في شـــكله الحديث، لم يعد يُفهم على أنه مخصص فقط للعائـــلات ذات الدخل المنعـــدم أو المحدود جدا، بل يشـــمل كذلك فئات واســـعة من المواطنين من أصحاب الدخل المتوســـط غير الكافي لتغطية تكاليف الكـــراء أو تمويلات البنوك العقارية.

ولعلّ أهم ما يميـــز صيغة «الكراء المملّك» إتاحة فرصة التملك التدريجي للمواطن الذي لا يملـــك إمكانية دفع مقـــدّم مـــالي كبـــير أو لا تتوفر لديه شروط الحصـــول على قـــرض بنكي، وبذلك يصبح هذا النموذج أداة لتحقيق العدالة الســـكنية، ويحدّ من التفاوت المجالي والاجتماعي.

المطلوب انجاح المشروع

ورغـــم وجاهـــة الفكـــرة وحداثة المقاربة، فإن نجاح مـــشروع الكراء المملّك في تونس يبقى رهين توفّر جملة من الشروط الموضوعية والتنظيمية، من بينها الشفافية في عملية الانتفاع، فمن الـــضروري أن تتم عملية اختيار المنتفعين وفق معايير دقيقة وشفافة.

كمـــا يتعين أن يتـــم توفير الاراضي المخصصة لبناء العقارات ووضع آلية تمويـــل مبتكرة تضمن اســـتمرارية البرنامـــج، من خـــلال شراكات مع مؤسســـات مالية عمومية وخاصة، وربما حتى التعاون مع شركاء دوليين مهتمين بالإسكان الاجتماعي.

و من المفيـــد أن تكون عقود الكراء المملّك قابلة للتكيّف حســـب وضعية المنتفع، سواء من حيث المدّة الزمنية أو طرق الدفع، ما يساعد على استيعاب أكـــبر عدد ممكـــن من الفئـــات ذات الوضعيات المتنوعة.

ويحتاج مشروع «الكراء المملّك» ان يكون جزء من رؤية أوســـع يُفترض أن تتبلور في شكل إستراتيجية وطنية متكاملة للإســـكان، ترتكز على تنويع صيغ الســـكن الاجتماعي، وتشجيع الباعثين العقاريين عـــلى الانخراط في منظومات جديـــدة، ودعم اللامركزية في البناء والتوزيع، بما يخفف الضغط على المدن الكبرى ويوفر العيش الكريم في كافة الجهات.

وإذا ما كُتب لهذا المشروع النجاح، فإنه قد يشـــكّل نقطة تحول في علاقة الدولـــة بالمواطن في مجال الســـكن، ويكرّس حقًا طالما نص عليه الدستور وهو الحق في مسكن لائق.

ولعلّ الرسالة الأوضح التي يحملها «الكـــراء المملّك» هي أن الســـكن هو ركيزة مـــن ركائز العدالـــة والتنمية، ووســـيلة لترســـيخ كرامـــة المواطن وإعادة بناء الثقة بينه وبين الدولة.

التراث المهجور في زغوان:

من إرث منسي إلى محرك للتنمية

محمد الدريدي

تحتفظ مدينة زغوان العتيقة بالعديد من المباني القديمة التي تحمل قصصًا غنية وأهمية تاريخية كبيرة، لكنها تعاني من الإهمال والتهميش. في وسط المدينة، يظهر منزل قديم بطراز فرنسي ومقر مركز الشرطة القديم كأمثلة بارزة للعقارات المهجورة. هذه المباني ليست الوحيدة؛ فالقائمة تطول لتشمل مقر إقامة المراقب المدني خلف معتمدية زغوان، الكنيسة القديمة، مقر منطقة الشرطة السابق بجانب السوق المركزي، ومقر البلدية القديم في السوق القديمة، بالإضافة إلى العديد من المباني الأخرى.

القيمة التاريخية والموقع الاستراتيجي

رغم القيمة التاريخية والموقع الاستراتيجي لهذه العقارات، إلا أنها تظل مهملة وغير مستغلة. وهنا يبرز السؤال: لماذا لا يتم استغلال هذه الفضاءات لخدمة المصلحة العامة؟ في وقت تعاني فيه الجمعيات المحلية في زغوان من غياب مقرات خاصة بها، يمكن لهذه العقارات أن تكون حلاً عمليًا لتحسين ظروف العمل المدني وتعزيز النشاط المجتمعي.

و يعود استمرار هذا الوضع إلى عدة أسباب رئيسية، أهمها غياب الإرادة السياسية وضعف التخطيط الاستراتيجي. بدلاً من أن تبقى هذه العقارات عبئًا على المدينة بصورتها الحالية، يمكن تحويلها إلى مراكز حيوية تخدم الجمعيات وتساهم في إحياء المدينة العتيقة وتحسين جودة الحياة فيها.

دعوة للتحرك و الحلول المقترحة

ما تحتاجه زغوان اليوم هو مبادرة جادة لحل مشكلة العقارات المهجورة، تبدأ بحصر هذه الممتلكات ومعالجة وضعها القانوني، ثم إشراك المجتمع المدني في تحديد أولويات استغلالها. هذا الحل لا يتطلب موارد ضخمة، بل يتطلب إرادة صادقة ورؤية تخدم المصلحة العامة.

إن إعادة تأهيل العقارات المهجورة لا يجب أن تكون مجرد فكرة، بل يمكن تحقيقها من خلال التخطيط السليم والتعاون بين جميع الأطراف المعنية. المجتمع المدني يجب أن يكون شريكًا فعالًا في هذه المبادرة، من خلال تقديم أفكار واقتراحات حول كيفية استغلال هذه العقارات بأفضل طريقة ممكنة. يمكن تحويل هذه المباني إلى مراكز ثقافية، تعليمية، أو حتى تجارية، مما سيساهم في إحياء المدينة وجذب الاستثمارات. و يمكن استغلال المباني المهجورة لتحويلها إلى مراكز ثقافية وفنية، تستضيف معارض وورش عمل للفنانين المحليين والدوليين. هذا النوع من المشاريع يمكن أن يجذب السياحة الثقافية ويضيف بعدًا جديدًا للحياة في زغوان. المراكز الثقافية يمكن أن تكون مكانًا لتبادل الأفكار وتعزيز التواصل بين مختلف فئات المجتمع، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر تماسكًا وتنوعًا.

دراسات ونماذج ناجحة

في العديد من المدن حول العالم، تم تحويل المباني المهجورة إلى فضاءات حيوية من خلال مشاريع مجتمعية ناجحة. على سبيل المثال، في مدينة برشلونة الإسبانية، تم تحويل العديد من المصانع القديمة إلى مراكز ثقافية وفنية تستقطب الزوار وتساهم في الاقتصاد المحلي. كما شهدت مدينة تورينو الإيطالية تحويل مجموعة من المباني المهجورة إلى حاضنات للشركات الناشئة والمشاريع الاجتماعية، مما ساهم في إعادة إحياء المناطق القديمة في المدينة. إن تحويل المباني المهجورة إلى مراكز ناشطة يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد المحلي. هذا النوع من المشاريع يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة للشباب ويحفز الابتكار وريادة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمشاريع التجارية والاجتماعية أن تجذب الاستثمارات من خارج المدينة، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام.

حان الوقت للسلطات المحلية في زغوان أن تستجيب لتطلعات الأهالي وأن تجعل من هذه البنايات المهجورة فرصة للتنمية بدل أن تبقى شاهدة على الإهمال. إعادة الحياة لهذه المباني هو استثمار في تراث المدينة ومستقبلها. إن تحويل هذه العقارات إلى فضاءات تخدم المجتمع ستعود بفوائد عديدة على المدينة وسكانها، وستحول الإهمال إلى فرصة جديدة للإبداع والنمو.

و لتحقيق هذه الرؤية، يمكن تقديم بعض التوصيات والمقترحات العملية التي قدمها لنا مجموعة من الخبراء و الناشطين و التي تتمثل في إجراء مسح شامل لجميع المباني المهجورة في المدينة وتوثيق حالتها مع حل القضايا القانونية المتعلقة بملكية هذه العقارات لضمان إمكانية استخدامها، عقد ورش عمل وجلسات استماع مع المجتمع المدني لتحديد الأولويات والأفكار لاستغلال هذه العقارات و البحث عن مصادر تمويل، سواء من الجهات الحكومية أو القطاع الخاص، لدعم مشاريع إعادة تأهيل هذه المباني و إطلاق حملات توعية وترويجية للمشاريع المحتملة لإشراك أكبر عدد ممكن من الفاعلين المجتمعيين والمستثمرين. و يمكن استخدام بعض المباني المهجورة كمراكز تدريب وتعليم لتطوير مهارات الشباب وتأهيلهم لسوق العمل. توفير ورش عمل تدريبية وبرامج تعليمية يمكن أن يساهم في تحسين فرص العمل والحد من البطالة في المدينة.

الرؤية المستقبلية و التعاون مع المجتمع المدني

يجب أن تكون إعادة تأهيل العقارات المهجورة في زغوان جزءًا من استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة. هذه المباني ليست مجرد هياكل خرسانية، بل هي جزء من ذاكرة المدينة وتراثها الثقافي، واستثمارها بشكل صحيح سيعزز من هوية المدينة ويجعلها مكانًا أفضل للعيش والعمل. إن إعادة تأهيل العقارات المهجورة يتطلب تعاونًا جماعيًا من جميع الجهات المعنية، بدءًا من السلطات المحلية والمجتمع المدني وصولاً إلى المواطنين العاديين. كل فرد في المجتمع له دور في بناء مستقبل مشرق لزغوان، سواء من خلال تقديم الأفكار، المشاركة في المشاريع، أو دعم المبادرات المجتمعية. فالاهتمام بالتفاصيل الصغيرة والتخطيط الدقيق سيساهم في تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس. تحويل المباني المهجورة إلى مراكز حيوية ليس فقط حلاً لمشكلة الإهمال، بل هو فرصة لخلق بيئة مستدامة ونشطة تجذب الاستثمارات وتحسن جودة الحياة للجميع. بتحقيق هذه الأهداف، يمكن لزغوان أن تصبح نموذجًا يحتذى به في مجال استثمار التراث العمراني لأغراض تنموية. إحياء المدينة يتطلب جهودًا مشتركة ورؤية بعيدة المدى، ولكن النتائج ستكون بلا شك تستحق العناء. تحويل الإهمال إلى فرصة هو السبيل لبناء مستقبل أفضل لجميع سكان زغوان.

إن تحويل المباني المهجورة إلى مراكز ناشطة وحيوية هو مشروع يحقق فوائد متعددة على مستوى المجتمع والاقتصاد المحلي. يتطلب النجاح في هذه المهمة تعاونًا مشتركًا بين جميع الأطراف المعنية وتوجيه الجهود نحو تحقيق رؤية مستدامة تخدم الجميع. بإرادة صادقة وتخطيط سليم، يمكن تحويل زغوان إلى مدينة مزدهرة تحتضن تراثها وتستفيد منه في بناء مستقبل مشرق.

سينطلق يوم 6 أوت القادم

«الصولد» بين الحقيقة والخيال

أعلنت وزارة التجارة يوم 7 جويلية الجاري عن موعد انطلاق موسم التخفيضات الصيفية لسنة 2025، الذي تم تحديده بالاتفاق مع المهنيين، ليكون يوم 7 أوت 2025.

وتم تحديد موعد الصولد الصيفي، خلال الاجتماع الدوري للمديرين الجهويين، أشرف عليه وزير التجارة وتنمية الصادرات، سمير عبيد، والذي انعقد عبر تقنيات التواصل عن بعد، وخصص لمتابعة سير الموسم الصيفي الذي يتزامن مع ذروة النشاط السياحي وعودة التونسيين من الخارج، إلى جانب تقييم مؤشرات التزويد والأسعار والمراقبة خلال الثلاثي الثاني من السنة الجارية.

وككل سنة تثير هذه المناسبة الكثير من اللغط والجدل. وتم توجيه العديد من الانتقادات إلى محلات الملابس الجاهزة لا سيما الماركات المحلية والعالمية المعروفة، حيث يتمحور الاستياء حول أسعار الملابس التي لا ترضي التونسي.ويرى التونسي أن الأسعار المعروضة بعيدة عن توقعاته، رغم أنها تشملها تخفيضات بنسب متفاوتة تتراوح بين 20 و70 بالمئة، وهي النسب التي يضمنها القانون المنظم لهذا النوع من المعاملات التجارية.

وفي كل مرة يبدأ فيها الحديث حول التخفيضات الموسمية تجد نفسك أمام جمل تتكرر كثيرا في كل حديث يدور حول هذه المسألة الموسمية، وهي جمل من قبيل «الصولد في تونس أكبر كذبة يصدقها المواطن» أو جمل تهكمية مثل «الصولد في تونس مثل حمية الكثير من الفتيات: تسمع عنه ولكن لا يوجد تطبيق».

ولئن تقنع التخفيضات عددا من الحرفاء، إلا أن السواد الأعظم لا يرى أنها ترتقي إلى مستوى انتظاراته، ويؤكد هؤلاء أن الأسعار تعرف ارتفاعا وأن المنتجات المعروضة لا تواكب موضة الموسم الحالي.

وفي كل مناسبة للصولد سواء كان صيفيا او شتويا يؤكد عديد المواطنين انهم بتجولهم بين محلات وسط العاصمة تونس يكتشفون ان لا شيء تغير في الأسعار بين ما قبل الصولد وما بعده وهذه الآراء فيها بعض المصداقية لان التونسي معروف بانه كثير التجوال قبل شراء أي ملابس له للمقارنة بين الأسعار وأيضا اصطيادا منه لفرصة اقتناء ملابس فاخرة بأسعار زهيدة وفي المجمل لتكوين فكرة حول الأسعار ونوعية الملابس، وفي نفس الوقت لتحديد بعض القطع التي سيشتريها عندما تشملها التخفيضات. ويؤكد عديد المواطنين انهم حين يعودون مع مع انطلاق التخفيضات لشراء ما اعجبهم يكتشفون خدعا حيث تكتسب القطع أسعارا يقع الترفيع فيها وإيهام المستهلك بأنه تم التخفيض فيها في حين أنه تم الإبقاء على السعر القديم.

كما يؤكد عديد المواطنين ان التخفيضات تشمل الموديلات القديمة ويتم استثناء عديد الموديلات الجديدة التي لا تشملها التخفيضات لأنها تتبع المجموعة الجديدة المعروضة ليخلص عديد المواطنين الى ان التخفيضات هي أكبر عملية تحيل يقوم بها التجار.

في المقابل تؤكد وزارة التجارة، أن التصريح المسبق لدى وزارة التجارة ضروري لضمان المصداقية لدى المواطن ولضمان المنافسة الشريفة بين المحلات، مؤكدة أن التخفيض بنسب أقل من تلك التي تقرها الوزارة ممنوع ويترتب عنه عقوبات وانها تمارس رقابة صارمة على المحلات لمنخرطة في الصولد لمنع أي تلاعب بالاسعار واي عمليات تحيل على المواطنين كما تؤكد ان التخفيضات التي تسبق الإعلان الرسمي عن «الصولد» ممنوعة، وةفي كل مناسبة تسجل عديد المخالفات وتعرض أصحابها الى عقوبات.

ومع كل فترة تخفيضات تدعو وزارة التجارة المواطنين إلى الاتصال بالإدارات المحلية للتجارة في كل ولاية إذا كانت لديهم أي تشكيات بخصوص «الصولد» أو الاتصال بمنظمة الدفاع عن المستهلك أو على الرقم الأخضر التابع للوزارة الموضوع على ذمتهم.

من جانبه تحدث رئيس الغرفة الوطنية لتجار الملابس الجاهزة محسن بن ساسي في تصريح اعلامي له عن الصولد الصيفي الذي ينطلق يوم 7 أوت القادم مؤكدا انه يمتد طيلة 6 أسابيع وينتهي يوم 17 سبتمبر 2025 بعد العودة المدرسية، قائلا ‹› نحاول دائما أن نكون ملتزمين بتاريخ انطلاق الصولدالصيفي أو الشتوي على حد السواء، لأن الصولد يجب أن يكون له موعد قار تطبيقا للقانون..“

ودعا رئيس الغرفة لكافة التجار في مختلف الجهات إلى الانخراط في موسم التخفيضات لإضفاء حركية على السوق، لافتا إلى أن التخفيضات تنطلق من 20 بالمائة فما فوق وتصل إلى 60 بالمائة. وذكّر أن أيّ تشكيات من المواطنين حول تسجيل تحيّل في الأسعار تأخذ بعين الاعتبار وأي تجاوزات يعاقب عليها القانون.

ويلاحظ العديد من الخبراء أن تفاعل التونسي مع موسم التخفيضات قد تراجع كثيرا خلال السنوات الأخيرة وذلك نظرا لتراجع القدرة الشرائية للمواطن تأثرا بالأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد.ويؤكد المختصون أن الأمر مرتبط بمدى الإقبال على البضائع المعروضة، والذي عرف تراجعا مقارنة بالسنوات الماضية.

ويضبط القانون عدد 40 لسنة 1998 المؤرخ في 2 جوان 1998 والمتعلق بطرق البيع والإشهار التجاري، المبيعات بالتخفيض في الثمن. ويعتبر الفصل الثالث منه أن المبيعات بالتخفيض الدوري أو الموسمي هي «كل عرض بيع أو بيع للمستهلك من قبل التجار مع تخفيض في الثمن لمنتجات جديدة لم تعد دارجة، أو زائلة الرونق، أو متجانسة أو لمنتجات نهاية سلسلة»، ويضيف نفس الفصل أن هذا التخفيض يمارس في آخر الموسم «قصد التجديد الموسمي للبضائع، وذلك بالترويج السريع للمنتج». وتضبط تواريخ ومدة المبيعات بالتخفيض الدوري أو الموسمي بقرار من وزير التجارة حسب الفصل الثالث من القانون.

ولا يمكن بيع المنتجات في شكل مبيعات بالتخفيض الدوري أو الموسمي دون تصريح مسبق لدى وزير التجارة 15 يوما على الأقل قبل التاريخ المحدد لبداية البيع، حسب الفصل الرابع من القانون.ويؤكد الفصل السابع أنه يجب الإشارة إلى المنتجات المعروضة في شكل «مبيعات بالتخفيض الدوري أو الموسمي بعلامة تبين وجود مبيعات بالتخفيض».

وتضبط نسبة التخفيض الدنيا بالمقارنة مع السعر المرجعي بقرار من وزير التجارة. ويعتبر سعرا مرجعيا السعر الأدنى الذي وقع تطبيقه فعلا خلال فترة الثلاثة أشهر السابقة مباشرة لتاريخ بداية تطبيق السعر المخفض.

ويشير القانون المتعلق بمسألة المبيعات بالتخفيض إلى أن عبء إثبات السعر المرجعي يقع على التاجر، ويجب على التاجر إثبات السعر المرجعي بواسطة الفواتير ووصول الطلبية أو وصولات الخلاص أو جداول الأسعار أو بأي وثيقة أخرى وذلك عند كل طلب من طرف أعوان المراقبة المنصوص عليهم بالفصل الـ52 من القانون عدد 40 لسنة 1998.

فاقت الـ100 و مصيرها غامض

المطلوب ترشيد المبادرات البرلمانية

صابر الحرشاني

شهدت الفترة الاخيرة ارتفاع لافت في عدد المبادرات القانونية للنواب وسط تساؤلات بشأن الجدوى من مراكمتها إن كانت المصادقة عليها شبه مستحيلة.

و بحسب المعطيات المنشورة على موقع مجلس نواب الشعب، فقد تجاوزت مقترحات القوانين التي اودعها النواب ف مكتب الضبط المركزي لمجلس نواب الشعب 100 مبادرة منذ بدء عمل البرلمان في ربيع 2023، و لم تتم المصادقة سوى على اثنين منها وهما مقترح قانون المسؤولية الطبية و حقوق المرضى و مقترح القانون المتعلق بتعديل القانون الانتخابي.

مقترحات في كل المجالات

وتشمل المقترحات مجالات متعددة سواء التربوية او المالية او الاجتماعية و غيرها، و خلال الدورات البرلمانية السابقة كانت الانتقادات موجهة بشكل متواتر الى مكتب المجلس بسبب مراكمة مقترحات القوانين دون احالتها الى اللجان، خلافا للفترة الاخيرة حيث لا يكاد يخلو اجتماع واحد لمكتب البرلمان من احالة مقترحات قوانين الى اللجان لدراستها.

و تثير المقترحات المقدمة جدلا واسعا بين المرحبين بها ومن يعتبرها مبادرات تشخص المشاكل دون القدرة على تنفيذها، و قد لاقت مؤخرا عددا من المبادرات استحسانا واسعا من قبل شرائح مختلفة من المجتمع، على غرار مبادرة سن احكام استثنائية لتشغيل من طالت بطالتهم من أصحاب الشهائد العليا، أو ادراج التربية على وسائل الاعلام ضمن مناهج التدريس، او احداث البنك البريدي و غيرها من المبادرات.

و تلاقي هذه المبادرات استحسانا واسعا ايضا في وسائل التواصل الاجتماعي حيث يوجد خلط يروج لها على اساس انها قوانين نافذة او انه تمت المصادقة عليها فتلاقي بذلك نشرا واسعا من قبل العديد من المواطنين.

وتختلف نظرة النواب من هذه المبادرات بين يعتقد انها وسيلة ضغط على الحكومة لتسريع احالة قوانين مشابهة او الدفع الى مناقشة المحاور الحقيقية للثورة التشريعية، أو من يرى انها في صميم دور النائب لاقتراح الحلول التشريعية، و بين من يراها تحركات محمودة لكن يغلب عليها التسرع حيث ينبغي ترشيد هذا الدور ليكون اكثر نجاعة في المستقبل.

نحو ترشيد الدور التشريعي

و تجدر الاشارة إلى انه من ضمن المقترحات التي يتم تداولها صلب الاعمال التقيمية للاداء التشريعي لمجلس نواب الشعب بعث هيكل صلب البرلمان يعنى بدراسة مقترحات القوانين قبل احالتها الى مكتب الضبط المركزي و النظر في احترامها لشكليات معينة من بينها احترام احكام الدستور قبل قبولها، و ذلك بهدف ترشيد الدور التشريعي.

و قد كل البرلمان في شهر فيفري الماضي 3 لجان تعنى بتقييم الاداء التشريعي و اداء الديبلوماسية البرلمانية و الاداء الرقابي، بغية مراكمة النجاحات ان وجدت و البناء عليها و تلافي الصعوبات و النقائص ان وجدت وفق تصريحات النواب انفسهم.

و كانت الحكومة قد تعهدت في اكثر من مرة باحالة مشاريع قوانين في نفس المحاور التي قدم فيها النواب مبادرات، على غرار قانون الهياكل الرياضية و مجلة الاستثمار و مجلة الصرف و قانون الجمعيات و غيرها من القوانين الاخرى، لكن نسق الاحالة كان و ما يزال بطيء جدا ما دفع البرلمان الى برمجة جلسات حوار و اسئلة شفاهية لسد هذا الفراغ.

و تبدو الاشكالية الحقيقية المتعلقة بمبادرات القوانين متصلة اساسا بمستوى التنسيق مع الوظيفة التنفيذية، فاذا ما اعتبرنا نظريا ان مجلس نواب الشعب هو المؤسسة التشريعية فإن السلطة التنفيذية هي المسؤولة الفعلية على التشريع باعتبارها المسؤولة على وضع السياسات العمومية و تنفيذ البرنامج الانتخابي المفترض.

و لا يقتصر الوضع على تونس فحسب فمعظم الدول تقوم تشريعاتها على الاجهزة التنفيذية التي لها كل الادوات لتنفيذ المبادرات و المشاريع، حيث يطرح هذا الجدل المستحدث في فقه القانون الدستوري حديثا في العالم.

و بناء على ذلك يجب الا تكون المبادرات القانونية استعراضا او ايهاما بايجاد حلول و الحال ان الحلول الحقيقية تأتي بالتنسيق بين الحكومة و البرلمان من ذلك ان تنفيذ بعض القوانين يحتاج رؤية اشمل تتجاوز حدود الشعارات على غرار تشغيل من طالت بطالتهم، حيث سبق ان صادق البرلمان السابق على القانون عدد 38 و تم ختمه من دون ان ينفذ نظرا لتضاربه مع التوازنات المالية الكبرى الذي حذرت منها الحكومة انذاك.

و لا يجب ان تكون المبادرات استجابه عاطفية عابرة لطلبات الجمهور دون البحث المضني في كيفية تنفيذها قبل البحث في صياغتها، لانها بذلك تصاعف في الاشكالات في منسوب الثقة بعد ان يتبين الجمهور ان المقترحات التي تم تقديمها لا تعدو ان تكون حلول حقيقية.

و عمليا لم يتبقى من العهدة البرلمانية العامة سوى دورتين، من الافضل حسن استثمارهما على اعتبار أن الثورة التشريعية التي تحدث عنها رئيس الجمهورية مرارا هي مسؤولية الحكومة بالدرجة الاولى و ان البرلمان مطالب بممارسة الضغط الايجابي في هذا الاطار سواء رقابيا او تشاركيا ، و لكن ليس بمراكمة مقترحات يطول نقاشها دون التوصل الى مصادقة .

بعد تعدد انقطاعات الماء الصالح للشرب

مخزونات السدود تتراجع وصيف ساخن على الأبواب

جلال العرفاوي

مع انتصاف فصل الصيف وتزامنا مع تزايد الطلب على المياه في هذه الفترة وانطلاق موسم الصيف تعرف مخزونات السدود التونسية تراجعا في كميات المياه المجمعة والتي لا تتعدى 35.9 % .

نسبة امتلاء دون المتوسط

تشير الإحصائيات الصادرة عن الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أشارت الأرقام إلى أن نسبة الامتلاء العامة بالنسبة إلى جميع السدود التونسية والبالغ عددها 36 سدا وصلت إلى غاية يوم 16 جويلية الحالي نسبة 35.9 % مما يعني بلوغ طاقة خزن تقدر بـ 849.240 مليون متر مكعب . ومقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية فقد شهدت المخزونات العامة زيادة بـ 193.040 مليون متر مكعب متجاوزة مستوى المعدلات المسجلة خلال السنوات الثلاثة الماضية والمقدرة بـ 791.550 مليون متر مكعب.

سدود الشمال في المقدمة

استنادا إلى ما عرفته مناطق الشمال من وفرة في الأمطار خلال الموسم الحالي 2024 / 2025 فإن نسبة الامتلاء العامة لمجموع السدود المتواجدة بهذا الإقليم والبالغ عددها 22 سدا تبلغ حاليا 42.1 % . غير أن عددا من السدود تتجاوز الكميات المخزنة بها هذا الرقم وهي تقارب نسبة الامتلاء القصوى على غرار سد بربرة (98.3 %) والزرقة (86.1 %) والكبير (71.2 %) والمولى (69.8 %) وبني مطير (69.7 %) والبراق بنفزة ثاني أكبر السدود التونسية والذي يمثل المخزون الاستراتيجي لمياه الشرب (53.7 %). في حين سجل سد سيدي سالم الذي يعد أكبر خزان مائي على المستوى الوطني كمية خزن تقدر بـ 191.082 مليون متر مكعب مما يمثل نسبة امتلاء عامة بـ 32.9 %.

عجز في إيرادات المياه

بلغت الإيرادات الجملية للسدود وإلى غاية 16 جويلية 969.257 مليون متر مكعب مقابل 1.769.111 مليون متر مكعب كمعدل لنفس الفترة وهو ما يمثل عجزا يقدر بـ 799.855 مليون متر مكعب ومع دخول فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة وقلة التساقطات فإن منسوب جريان الأودية والمجاري والروافد نحو السدود آخذ في التقلص شيئا فشيئا وقد يصل الأمر إلى توقفها تماما خلال شهر جويلية وكامل شهر أوت القادم مما يعني المزيد من تقلص مخزونات السدود التونسية.

التعويل على سدود الشمال

على عكس سدود الشمال لم تشهد مخزونات سدود الوطن القبلي والوسط زيادة ملحوظة حيث بلغت نسبة الامتلاء العامة بسدود الوطن القبلي وعددها 6 سدود 25.8 % في حين لم تتجاوز حدود 11.7 % بسدود الوسط البالغ عددها 8 . ويعود ذلك أساسا إلى قلة التساقطات المطرية خلال الموسم الحالي وهو ما تسبب في تدني مخزونات مجموعة من السدود إلى مستوى الصفر وأصبحت خارج الخدمة على غرار سد سيدي عيش بقفصة (0 %) والهوارب بالقيروان (0 %) والبرك (0.7 %) حيث لا تضم هذه السدود الثلاثة مجتمعة سوى على 100 ألف متر مكعب فقط مما يتجه إلى الاعتماد على سدود الشمال للقيام بعمليات تحويل المياه باعتماد الضخ لتلبية الحاجيات من مياه الشرب والري للمناطق التي تشهد تراجعا في مخزوناتها المائية بالسدود.

ضرورة التوقي من حرائق الغابات

إضافة إلى تزايد الطلب على مياه الشرب ومع بداية توافد السياح وعودة التونسيين المقيمين بالخارج وما يرافقه من ارتفاع قياسي على استهلاك الماء واعتبارا للتحولات الجوهرية نتيجة التغيرات المناخية التي تشهدنا بلادنا من سنة إلى أخرى وما سببته من ارتفاع جنوني للحرارة فاقت المعدلات العادية بأكثر من 10 درجات مائوية ، تمثل حرائق الغابات نزيفا متواصلا للموارد المائية بتونس ناهيك وأنه خلال الصائفة الماضية فقدت تونس وفي يوم واحد 950 ألف متر مكعب من المياه خلال وهو ما يضع الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أمام حتمية تأمين تزويد نقاط المياه لمجابهة حرائق الغابات.

مشاريع جديدة لتحلية مياه البحر والمياه الجوفية

مع تراجع حصة المواطن التونسي من المياه إلى 460 متر مكعب سنويا وهو ما جعل بلادنا تصنف ضمن دائرة البلدان تحت خط الفقر المائي (أقل من 1000 متر مكعب سنويا) ، ومن أجل إنعاش مواردها المالية تراهن تونس على مشاريع تحلية المياه لإنعاش مواردها المائية ومواجهة الآثار السلبية المترتبة عن تغير المناخ والتوسع العمراني ، يتم حاليا إنجاز مشاريع مائية جديدة لتخزين المياه كمورد استراتيجي لمدة تصل إلى 4 أو 5 سنوات لفائدة القطاع الفلاحي أو لمياه الشرب وهي تتمثل في وإحداث سد ملاق العلوي بولاية جندوبة (277 مليون دينار) بطاقة استيعاب تقدر بـ 195 مليون متر مكعب وسد «الدويميس « و «السعيدة « و « القلعة الكبرى « ، والاستعداد للانطلاق في إنجاز كل من سد « خلاد « بتبرسق من ولاية باجة بتكلفة 150 مليون دينار وبطاقة خزن تقدر بـ 27 مليون متر مكعب والرغاي» بغار الدماء من ولاية جندوبة . كما تتضمن المشاريع إنجاز 15 محطة لتحلية المياه الجوفية وهو ما سيساهم في الرفع من نسبة حصة المواطن التونسي من المياه بـ30 % بحلول سنة 2030.

في رحاب اعدالة: اعداد: محمد مبروك السلامي

صفاقس

موت شخص في حريق بمحل لبيع العطورات

توفي رجل ،في العقد الثالث من عمره، بعـــد اصابته بحروق بالغة الخطورة على اثر اندلاع حريق بمحل معد لبيع العطورات بصفاقس.

وحسب شهود عيان فإن المصاب وهو صاحب المحل كان رفقة زوجته داخله حين اندلع الحريق ولا تزال الأسباب مجهولة.

وتدخلـــت فرق الحماية المدنية لإطفـــاء الحريق ونقل الرجل إلى المستشـــفى الجامعي الحبيب بورقيبة أين توفي .

تونس

سجن داعشي لمدة 13 سنة بسبب سفرة إلى بؤر التوتر

أصدرت الدائرة الجنائية المختصة بقضايا الإرهاب في المحكمة الابتدائية بتونس، حكما بســـجن شاب لمدة 13 سنة إلى جانب المراقبة الإدارية لمدة 5 سنوات، بسبب سفره إلى مناطق النزاع والقتال ضمن صفوف تنظيم داعش الإرهابي في سوريا.

ووجهت له تهم الانضمام إلى تنظيم إرهابي والســـفر خارج تـــراب الجمهورية لارتكاب جرائم إرهابية.

قفصة

القبض على مفتش عنه

تمكنت فرقة الشرطة العدلية بقفصة من القبض على شـــخص مفتش عنه صادرة في حقّه 21 منشور تفتيش من أجل السرقة والبركاج.

بعـــد مراجعة النيابة العمومية بالمحكمـــة الابتدائية بقفصة أذنت بالإحتفاظ به وإســـتكمال الأبحاث في شأنه.

قابس

وفاة شاب وإصابة 5 أشخاص في اصطدام شاحنة بسيارة خفيفة

ادى حادث المرور، الذي جد بالطريق الوطنية عدد 1 ،على مستوى منطقة العمارات بالمطوية، الى وفاة شاب على عين المكان و اصابة 5 اشخاص اخرين اصابات متفاوتة الخطورة من بينهم حالة وصفت بالخطيرة. وتمثلت صورة الحادث في اصطدام ســـيارة خفيفة بشـــاحنة معدة لنقل الغاز المنزلي كانت في اتجاه الصخيرة. و تدخل اعوان الحماية المدينة لتخليص الجثة و تســـليمها للحرس الوطني و نقل المصابين الى المستشفى الجامعي محمد ساسي بقابس وإعادة فتح الطريق ، وتعود اسباب الحادث مبدئيا الى السرعة و عدم الانتباه .

تونس

6 سنوات سجنا لمسؤول بمؤسسة

أصدرت هيئة الدائرة الجنائية المتخصصة في قضايا الفســـاد المـــالي بالمحكمة الابتدائية بتونس حكماً بالســـجن لمدة 6 سنوات ضد مسؤول في إحدى المؤسسات بعد أن وُجهت إليه تهمة الاستيلاء على أموال عمومية تجاوزت المليون دينار وتحويلها لحساب شقيقه.

خلال جلســـة المحاكمة، أقر المتهم باختلاس 600 ألف دينار، بينما نفى ارتكابه للجرائم الأخرى التي كشفتها الاختبارات المجرية في القضية الحالية.

قابس

حريق بمستودع للعجلات المطاطية

تمكنت وحدات الإنقاذ و الإطفاء، التابعة للإدارة الجهوية للحماية المدنية بقابس، من السيطرة على الحريق الذي اندلع بمســـتودع للعجلات المطاطية المســـتعملة بالمنطقة الحرفية ببوشمة ،من معتمدية قابس الغربية.

فقد نجح الأعـــوان، رغم ضخامة هذا الحريق، في محاصرة النـــيران والحيلولة دون تسربها الى المحيط الذي يوجد فيه المســـتودع بعد اســـتقدام تعزيزات من ولاية صفاقس ومن مطار قابس-مطماطة الدولي لدعم جهود أعوان الحماية المدنية بقابس في إطفاء الحريق.

تونس

رفض الإفراج عن الكاتب الجهوي للنهضة بباجة

رفضت هيئة الدائرة الجنائية المختصة في النظـــر في قضايا الإرهاب بالمحكمة الإبتدائية بتونس مطالب الإفراج عن الكاتب العام الجهوي لحركة النهضة بجهة باجة و طبيب مقيم بجربة و ذلك في قضية تعلقت بالاساءة لرئيس الجمهورية عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتحريض عليه وفق ما ورد في ملف القضية و الأبحاث .

و شملت الأبحاث في القضية عددا من أعضاء المكتب الجهوي لحركة النهضة بباجة و قد مثل 5 أشخاص محالين بحالة سراح أمام المحكمة في حين لم يمثل البقية .

في الطريق الرابطة بين مدنين وبن قردان

وفاة مواطن تونسي في اصطدام سيارتين

جدّ حادث مرور على مســـتوى منطقة وادي الربايع ،بالطريق الوطنية الرابطة بين بن قردان و مدنين،أسفر عن وفاة مواطن تونسي، أصيل إحدى ولايات الوسط ،على عين المكان وإصابة مواطن ليبي الجنسية بجروح خفيفة.

وتمثلت صورة الحادث في اصطدام مباشر بين ســـيارة تونســـية وأخرى تحمل لوحات منجمية ليبية. وقد تدخلت وحدات الحماية لإخراج جثّة التونسي نظرا لأنه كان محاصرًا داخل سيارته وقد تم نقل المصاب الليبي إلى المستشفى الجهوي ببنقردان.

نابل

وفاة طفل بصعقة كهربائية

توفي طفل، يبلغ من العمر 13 سنة، يدرس بالسنة الثامنة أساسي، إثر تعرضه لصعقة كهربائية بمنزلهم بقليبية. وتم نقل الجثة إلى المستشفى الجامعي الطاهر المعموري بنابل لعرضها على الطب الشرعي لتحديد أسباب الوفاة وفتح بحث تحقيقي في الغرض.

الفنانة الفلسطينية نويل خرمان تشدو للوطن والحب على ركح مهرجان الحمامات الدولي

حلّت الفنانة الفلسطينية نويل خرمان ضيفة على تونس، وهي الزيارة الأولى لها لبلادنا، حيث اعتلت ركح مهرجان الحمامات الدولي في دورته التاسعة والخمسين (11 جويلية ـ 13 أوت 2025) لتؤثث سهرة الأحد 20 جويلية أمام جمهور توافد للاستمتاع بصوت يحمل رسائل الفن والسلام والحرية، ليتجاوز هذا العرض حدود الفرجة إلى حركة رمزية داعمة للشعب الفلسطيني.

افتتحت نويل السهرة بأغنية «هذا أنا»، فأحكمت قبضتها على القلوب قبل الآذان معلنة هويتها المتجذرة في أعماق الأرض الفلسطينية. ثم تدفّق صوتها عبر «حيفا» مدينتها وعنوان آخر إصداراتها التي تعانق فيها المدينة المحتلة بشغف لا ينضب. وسرعان ما استرسلت في الغناء لتؤدي بأحاسيس مرهفة نشيد الفراق «الفرقة» قبل أن تمنح الجمهور لحظات مشحونة بالعواطف مع «ممنونلك».

ورافق الفنانة الفلسطينية في هذا العرض مجموعة موسيقية تونسية بقيادة عازف الكمان عطيل معاوي ومحمد بن صالحة على الناي ومحمد علي العش على الدرامز إلى جانب عازف الإيقاع بشير النفاتي وعبد العزيز الشريف على الباص وخليل جماعة على الغيتار وبشير غربال على البيانو أورغ. أما الكورال فقد ضم الثنائي أسماء الشريف وآمنة زين.

وتسارع نسق إيقاع السهرة مع أغنية «يا لالي» التي تماهت فيها الإيقاعات الشرقية بالغربية. ولم يخل العرض من نفحات التراث المغاربي عندما صدحت بالأغنية التونسية «لاموني اللي غارو مني» للهادي الجويني. وأدت أيضا الأغنية التراثية الصوفية «سيدي منصور». وغنت خرمان أيضا «فيروز» كما لم تنس جذورها وهويتها التي لازمتها طيلة العرض. وقد راوح أداؤها بين الوجد والالتزام حين قدمت وصلة فلسطينية وهي مزيج من الأهازيج الشعبية التي تحكي صمود الأرض وأغاني الحرية.

قبل أن يسدل الستار على هذا الحفل، باحت نويل خرمان في أغنيتها «كتير بكيت» التي تعالت على إثرها أصوات الحاضرين بالحرية لفلسطين. ثم ختمت السهرة بـ «آن الأوان» وبها أكدت أن فلسطين حاضرة في القلوب وأن الفن حين يعلو يصبح سلاحا يأبى النسيان.

ونويل خرمان المولودة سنة 1998 في مدينة حيفا، تعدّ من أبرز الأصوات الفلسطينية الصاعدة في السنوات الأخيرة. اشتهرت منذ 2014 بعد فيديو غنائي مزجت فيه بين أغنية «هالو» لأديل و«كيفك إنت» لفيروز والذي حصد أكثر من 35 مليون مشاهدة ما فتح أمامها أبواب الشهرة في الوطن العربي والعالم.

وتميّزت نويل بأسلوبها الموسيقي الذي يمزج بين الإيقاعات الشرقية واللمسات الغربية، ما جعلها تستقطب جمهورا واسعا خصوصا من فئة الشباب. وتحمل أغانيها رسائل الحب والسلام والعدالة وتسلط الضوء على القضايا الإنسانية وعلى رأسها قضية شعبها الفلسطيني التي تظل حاضرة في كل إنتاجاتها.

نويل خرمان في ندوة صحفية بعد العرض: «رسالتي أن يصل الصوت الفلسطيني إلى أقصى حدود العالم»

وعبّرت نويل خرمان، خلال ندوة صحفية انتظمت بعد العرض، عن سعادتها البالغة بتواجدها لأول مرة في تونس مشيدة بجمال البلاد وكرم أهلها وثراء ثقافتها الموسيقية. واعتبرت أن هذه التجربة كانت واحدة من أفضل العروض في مسيرتها الفنية.

ونوّهت الفنانة الفلسطينية إلى الطاقة الإيجابية التي بثّها الجمهور التونسي فيها، قائلة إن «الجمهور كان مذهلا وآمل أن ألتقي بهم في حفلات قادمة في تونس بإذن الله».

وأكدت نويل أنها تستلهم كثيرا من الموسيقى المغاربية وخاصة من الطابع التونسي والجزائري والمغربي، مضيفة: «أحبّ هذه الأنماط الموسيقية وأستمع إليها باستمرار وقد ألهمتني في أعمالي، آخرها أغنية (فيروز) التي جمعتني بالفنان المغربي تاوسن».

وفي حديثها عن الأغاني التي قدّمتها في سهرتها، أشارت نويل إلى أنها اختارت بعناية أعمالا تعبّر عن هويتها الفلسطينية، مؤكدة أن كونها من حيفا ومن عائلة فلسطينية تعيش واقعا معقدا يجعل من صوتها فعلا سياسيا بحدّ ذاته. وأفادت أنها غنت من أعمال تعبّر عن التراث والهوية الفلسطينية.

وتحدّثت نويل بحرارة عن أغنية «كتير بكيت»، مشيرة إلى أنها كتبتها في بداية الحرب الأخيرة، وأنها لم تكن فقط أغنية حزينة بل أيضا فعلا من أفعال المقاومة النفسية. وقالت إن هذه الأغنية كانت بمثابة علاج نفسي لها وكتبتها في وقت صعب للغاية.

أما عن تجربتها في أداء اللهجة التونسية على الركح، فقالت إنها وجدت بعض الصعوبة في البداية لكنها بدأت تفهمها أكثر مع مرور الأيام. وعبّرت عن امتنانها للموسيقيين الذين ساعدوها على تقديم الأغنية رغم أن الوقت كان ضيقا. وختمت نويل خرمان كلمتها بالتأكيد على أنّ حلمها الأكبر هو إيصال الصوت الفلسطيني إلى كلّ العالم.

«من قاع الخابية» يفتتح مهرجان قرطاج برحلة موسيقية في الذاكرة التونسية

انطلقت مؤخرا، فعاليات الدورة التاسعة والخمسين لمهرجان قرطاج الدولي، بعرض موسيقي فني حمل عنوان «من قاع الخابية»، من توقيع الموسيقار محمد القرفي، في افتتاح بدا لافتا في توجهه نحو الذاكرة الثقافية التونسية، وإن لم يستقطب العدد المعتاد من الجمهور الذي يميز عادة سهرات الافتتاح.

العمل الذي احتضنه المسرح الروماني بقرطاج، اختار أن يكون بمثابة رحلة عبر محطات مفصلية من تاريخ الأغنية التونسية، في محاولة لإعادة تقديم تراث موسيقي ظل حاضرا في وجدان كثيرين، لكنه غائب عن مشهد العروض الكبرى في السنوات الأخيرة. استعاد العرض أعمال عدد من أبرز رموز الموسيقى التونسية، على غرار خميس الترنان، محمد التريكي، محمد الجموسي، علي الرياحي، الهادي الجويني، عبد الحميد السلايتي وصالح الخميسي، وهي أسماء ارتبطت ببدايات الأغنية التونسية وتطورها عبر القرن العشرين.

وقُدّم العرض بمرافقة الأوركستر السمفوني التونسي لمسرح الأوبرا، بينما تولى أداء الأعمال مجموعة من الأصوات التونسية المعروفة، هم حمزة الفضلاوي، محرزية الطويل، شكري عمر الحناشي، بمشاركة ضيف الشرف الشاذلي الحاجي. وتخللت السهرة إطلالة مسرحية للفنان جمال المداني، أضافت بعدا دراميا على بعض المقاطع، إلى جانب لوحات راقصة قدمتها الفرقة الوطنية للفنون الشعبية، مستلهمة من الرصيد التراثي التونسي.

توزع البرنامج بين أغاني شهيرة مثل «سلام الباي»، و«ادعوني»، «يا خيل سالم» و«نشيد الحياة»، ومقطوعات موسيقية ذات طابع تأملي منها من «خلف ضباب الليل» (أمل)، ليبدو العرض وكأنه بانوراما صوتية تسعى لربط الماضي بالحاضر، دون الانخراط في خطاب نوستالجي مباشر.

واختُتم العرض بأداء جماعي لأغنية «سيف فليشهر»، للفنانة اللبنانية فيروز، من كلمات سعيد عقل وألحان الأخوين الرحباني، قدمها الثلاثي «الطويل»، «الفضلاوي» و«الحناشي»، في لفتة تضامنية مع غزة، حاملة بُعدا إنسانيا ضمن سياق ثقافي وفني.

وفي تصريحات إعلامية إثر العرض، أوضح الموسيقار محمد القرفي أن العمل يندرج ضمن مشروع فني يهدف إلى إعادة الاعتبار لرموز الموسيقى التونسية الذين «غيبتهم الذاكرة الجماعية»، مشددا على أن «من قاع الخابية» هو محاولة لاستحضار هذه الأسماء التي «منحت الأغنية التونسية أصالتها وبصمتها الخاصة».

ورغم الطابع الفني للعمل، فقد لفت الانتباه ضعف الإقبال الجماهيري مقارنة بدورات سابقة، ما يطرح تساؤلات حول العلاقة الحالية بين الجمهور والمضامين الثقافية المستلهمة من التراث، ومدى قدرة العروض الكلاسيكية على استقطاب جمهور أوسع في ظل تنوع الأذواق الفنية وتحولات المشهد الثقافي التونسي.

ريم حمزة

المسرحية التونسية ”لاموضى “ Show off تتألّق في الأردن وتحصد ثلاث جوائز كبرى بمهرجان ليالي المسرح الحرّ بالأردن

حقّقت المسرحية التونسية «لاموضى Show off » للمخرج الطاهر عيسى بن العربي نجاحًا لافتًا في مهرجان ليالي المسرح الحرّ بالمملكة الأردنية الهاشمية، في دورته العشرين، حيث تُوّجت بثلاث جوائز هامة، أكّدت حضورها القوي على الساحة المسرحية العربية.

وقد نالت المسرحية الجائزة الكبرى للمهرجان، إلى جانب جائزة أفضل إخراج التي ذهبت إلى المخرج الطاهر عيسى بن العربي، وجائزة أفضل سينوغرافيا، وهو ما يعكس التقدير الكبير الذي حظيت به من لجنة التحكيم والمشاركين على حدّ سواء.

العمل من تأليف وإخراج الطاهر عيسى بن العربي، ويجمع على الركح مجموعة من الممثلين الشباب الذين قدموا أداءً متميزًا، وهم: أمير الدريدي، مريم ريزا، عبير الصميدي، منار طنقور، شيماء فتحي الخميري، سارة الركباني، صندرو الماطري، صالح بلقون، ويزن أبو مارسيل.

وتتناول المسرحية مواضيع وجودية وإنسانية شائكة، من أبرزها مسائل الهوية، التمرّد، الخضوع، والانهيار، حيث تُقدَّم في قالب بصري حديث، يوظّف لغة جسدية مكثّفة، وفضاءً سينوغرافيًا مدروسًا يعكس حالات التحوّل والانكسار التي يعيشها الفرد المعاصر.

وقد لقي العرض إشادة واسعة من النقاد والجمهور، بفضل معالجته الجريئة ومقاربته الفنية التي تمزج بين التعبير الرمزي والانفعالي، في رحلة مسرحية تستفزّ الأسئلة بدل تقديم الأجوبة.

و يُعدّ هذا التتويج إضافة جديدة لمسيرة المسرح التونسي، الذي يواصل حصد الجوائز وتأكيد حضوره في التظاهرات العربية والدولية، بفضل طاقاته الإبداعية الشابة وتجارب إخراجية تحمل رؤى فنية متفرّدة.

التهجير الصهيوني وتكريس التطبيع

مشروع قديم بثوب جديد

منذ النكبة الفلسطينية عام 1948، لم يتغير جوهر المشروع الصهيوني، بل تنوّعت أدواته، وتبدّلت ملامحه التكتيكية دون أن تتغير غايته الاستراتيجية: السيطرة على الأرض، وإقصاء الشعب الفلسطيني منها.

وبينما كان التهجير في البداية يقوم على المجازر الجماعية، كما في دير ياسين وقبية والطنطورة، بات اليوم يتلبّس عباءة «السلام» و«الاستقرار» و«الفرص الاقتصادية»، ويمرّ من بوابة التطبيع العربي مع «إسرائيل»، بدعم أمريكي صريح، وتحت مظلة خطط إعادة تشكيل الشرق الأوسط.

تُظهر التصريحات الصادرة عن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، خلال لقاءاتهم المتكررة، أن المشروع الصهيوني تجاوز في طموحه حدود فلسطين، وأنه يسعى اليوم لتفكيك المحيط العربي نفسه، تصريحات نتنياهو عن ضرورة «إيجاد دول تمنح الفلسطينيين مستقبلًا أفضل»، وتأكيد ترامب على «حرية الاختيار» بين البقاء أو الرحيل، ليست مجرّد تمنيات دبلوماسية، بل هي تعبير عن خطة تهجير منظمة يُراد تمريرها بموافقة عربية، وسكوت دولي.

التطبيع أداة للإذلال لا للسلام

في قلب هذه الخطة، تقف اتفاقيات التطبيع، التي رُوّج لها باعتبارها مشاريع سلام، في حين أنها كانت دومًا وسيلة للهيمنة الإسرائيلية والتفوق الصهيوني على شعوب المنطقة، لم يكن التطبيع أبدًا في مصلحة الشعوب العربية، بل كان أداة لإذلالها، وتجريدها من كرامتها وحقوقها، ولإخضاع الإرادة السياسية العربية للإملاءات الأمريكية-الصهيونية.

التطبيع لم يأتِ لحماية فلسطين، بل لشرعنة الاحتلال، لم يُوقع لتثبيت حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، بل لإعطاء غطاء عربي للسيطرة على مزيد من الأراضي وتهويد ما تبقى من القدس والضفة الغربية، واليوم غزة، كيف يمكن الحديث عن سلام في ظل استيطان متصاعد، ومجازر متكررة، وتدمير ممنهج للبنى التحتية الفلسطينية؟

ما يحدث اليوم هو شكل محدث من النكبة، فبدلاً من المجازر المباشرة، يجري استخدام الحصار والتجويع والترويع كأساليب تهجير قسري، و«إسرائيل» لا تخفي طموحاتها في إفراغ غزة من سكانها، إذ تسعى لتحويل القطاع إلى منطقة عازلة، يتم «تصفيرها ديموغرافيًا»، وضم أجزاء منها، كما حصل في الضفة الغربية، في المقابل، يتم التلميح لدول مجاورة –مثل مصر والأردن– بضرورة «فتح الأبواب» لمنح الفلسطينيين «فرص حياة أفضل»، في عملية تهجير ناعمة لكنها كارثية.

الولايات المتحدة وازدواجية المعايير

الموقف الأمريكي لم يكن يومًا وسيطًا نزيهًا في القضية الفلسطينية. لكن ما يُلفت اليوم هو انسلاخ واشنطن الكامل عن حتى الشكل الدبلوماسي للحياد، فعندما يتهرّب الرئيس الأمريكي من سؤال بسيط حول حل الدولتين بالقول «اسألوا بيبي»، فإنه يعلن عمليًا أن بلاده ليست معنية حتى بالمظاهر الشكلية للسلام، الولايات المتحدة اليوم منحازة بالكامل للمشروع الصهيوني، وترعى خططه التوسعية، وتضغط على الأنظمة العربية كي تقبل بتوطين الفلسطينيين في أراضيها.

أما جائزة نوبل التي رشّح لها نتنياهو الرئيس الأمريكي، فهي ليست سوى مهزلة سياسية، تعكس إلى أي مدى وصل تزييف الحقائق وقلب المعايير، كيف يُرشّح من يمارس الإبادة والتهجير، ويقود سياسة استيطان وتهويد وعدوان مستمر، لجائزة تُمنح لمن يسعى للسلام؟

مخطط التهجير: التهديد المستمر

ليست مصر والأردن بعيدتين عن المخطط الإسرائيلي، فهما مستهدفتان على نحو مباشر، مصر، التي تحتضن حدود غزة الجنوبية، تواجه ضغوطًا متواصلة لفتح معبر رفح بشكل دائم لاستقبال لاجئين، وقد عبّر الرئيس عبد الفتاح السيسي مرارًا عن رفضه لهذا السيناريو، لأنه يدرك أن الأمر لا يتعلق بمساعدات إنسانية، بل بمشروع سياسي لتفريغ غزة من سكانها، أما الأردن، الذي يضم بالفعل أكثر من 4 ملايين فلسطيني، فإن أي موجة لجوء جديدة تهدد استقراره الداخلي، وتعيد طرح ملف الوطن البديل الذي لطالما حاولت تل أبيب فرضه كأمر واقع.

لكن حكومة الاحتلال الإسرائيلي لا تعبأ بذلك، في تقاريرها الأمنية الأخيرة، أشارت القناة 14 الإسرائيلية إلى أن «إسرائيل» قلقة من التحركات المصرية في سيناء، وتعتبرها انتهاكًا لاتفاقية السلام. وقد اتهم سفير إسرائيل في واشنطن مصر صراحة بالتحضير لمواجهات محتملة، بسبب تعزيز قواتها. هذا يُثبت أن تل أبيب ليست شريكًا في السلام، بل تعتبر أي استقلال أو سيادة عربية خطرًا على مشروعها.

الاستيطان والتوسع: وجه آخر للتهجير

ما يجري في الضفة الغربية لا يقل خطورة عمّا يحصل في غزة، حيث تقوم حكومة الاحتلال بمنح المستوطنين حق تسجيل الأراضي، وتحمي عنفهم، وتمنع تدخل وكالة الأونروا، في مسعى لتهويد الأرض بالكامل، هذا بالتوازي مع التهديد الدائم للبنان وسوريا، حيث تسعى «إسرائيل» لاحتلال مواقع استراتيجية، وتقسيم الدول المجاورة، ودعم مشاريع انفصالية كما في حالة الأكراد في سوريا، أو الدروز في الجنوب السوري.

الاحتلال لا يكتفي بفلسطين، منذ حرب غزة، برز توجه واضح لدى حكومة نتنياهو لإقامة مناطق عازلة في غزة ولبنان وسوريا، بما يسمح لها بالسيطرة العسكرية والاقتصادية. وقد أشار تقرير لجنة ناغل إلى ضرورة الاستعداد لحرب مع تركيا، بسبب تقاربها مع دمشق. ما يُظهر أن إسرائيل تتصرف كقوة توسعية عابرة للحدود، تُهدّد كل من يخرج عن طوعها.

الشعوب العربية والمقاومة الصامتة

رغم كل ذلك، لم تستسلم الشعوب العربية. صحيح أن الأنظمة تبدو خاضعة، أو عاجزة، لكن الشارع العربي لا يزال يرفض التطبيع، ويعتبر «إسرائيل» العدو الأول، وقد ظهر هذا جليًا في التظاهرات التي عمت العواصم العربية بعد مجازر غزة، وفي الحصار الشعبي الذي فُرض على البضائع الصهيونية والأميركية، رغم القمع والملاحقة.

إن مشروع التهجير، كما بدأ في النكبة، وكما يُعاد طرحه اليوم بثوب اقتصادي وسياسي، لن يمر بسهولة. صحيح أن «إسرائيل» تملك أدوات القوة، وتستفيد من الدعم الأمريكي، وتستغل هشاشة الأنظمة العربية، لكنها تواجه شعبًا فلسطينيًا متمسكًا بأرضه، وشعوبًا عربية ترفض تصفية القضية الفلسطينية.

المخطط الأمريكي-الإسرائيلي لتهجير الفلسطينيين وتكريس الاحتلال عبر التطبيع هو امتداد لمشروع استيطاني طويل الأمد، يستهدف ليس فقط فلسطين، بل الكرامة العربية جمعاء. ولا يمكن لأي حل أن يُكتب له النجاح ما لم يعترف بحق الشعب الفلسطيني في العودة، وتقرير المصير، وبناء دولته المستقلة على كامل التراب الوطني.

إن التطبيع ليس سلامًا، بل خيانة، والتهجير ليس مستقبلًا أفضل، بل نكبة جديدة بأدوات ناعمة، وواجب الأمة، شعوبًا ونخبًا، أن تفضح هذا المشروع، وتقاومه بكل الوسائل، السياسية والثقافية والإعلامية، لأن ما يُراد اليوم ليس فقط إسكات صوت الفلسطيني، بل إنهاء القضية الفلسطينية من جذورها، واستبدالها بمشروع «ازدهار» يُبنى على أشلاء شعب، وعلى أنقاض كرامة عربية لا تزال تقاوم رغم كل شيء.

الصين وأمريكا:

هل بات الصدام أمراً واقعاً؟

محمد بن محمود

العلاقات الدولية بين القوى العظمى على مر التاريخ كانت دائمًا مثار اهتمام ومراقبة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالدول التي تهيمن على الساحة السياسية والاقتصادية العالمية مثل الولايات المتحدة والصين. ففي السنوات الأخيرة، أصبح الصراع بين هاتين القوتين يتخذ منحىً متسارعًا ومتزايدًا، حيث تتصاعد التوترات بينهما في ميادين متعددة: من الاقتصاد إلى السياسة العسكرية، وصولًا إلى تأثيرات الجغرافيا السياسية. فما الذي يحدث بين الصين وأمريكا؟ هل بات الصدام العسكري أو التجاري أمرًا واقعًا أم أن هذه التوترات هي مجرد تصعيد إعلامي لا أكثر؟

تصاعد التوترات بين الصين وأمريكا

منذ بداية الألفية الثالثة، بدأ يتشكل مشهد دولي جديد يظهر فيه تنامي القوة الصينية بشكل متسارع، ما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة تقييم دورها في العالم وتفكيرها في كيفية مواجهة هذا التحدي. الحرب التجارية التي اندلعت بين البلدين في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب شكلت نقطة تحول رئيسية في العلاقات بين الصين وأمريكا. حيث بدأ كل من البلدين بتبادل العقوبات الاقتصادية والتجارية التي طالت قطاعات حيوية في كل منهما، من الجمارك إلى التكنولوجيات المتقدمة، مرورًا بقضايا حقوق الإنسان والتدخل في شؤون دول أخرى.

هذا التصعيد التجاري لم يكن سوى جزء من استراتيجية أوسع تعتمدها الولايات المتحدة بهدف الحد من النفوذ الصيني المتزايد على مستوى العالم. في الوقت نفسه، ترى الصين أن هذه التصرفات ما هي إلا محاولات للحد من صعودها واستعادة الهيمنة الأمريكية في العالم. فمع تزايد الضغوط الاقتصادية على الصين، شهدنا مؤخرًا تصعيدًا عسكريًا في بحر الصين الجنوبي والممرات البحرية الدولية، الأمر الذي يزيد من حدة التوتر بين القوتين العظميين.

الحرب التجارية: فخ للاقتصاد العالمي

من خلال الحرب التجارية، تحاول الولايات المتحدة أن تمارس ضغطًا على الصين من خلال زيادة الرسوم الجمركية على البضائع الصينية المستوردة، وهو ما يؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج والتصدير. وبهذا، تضع واشنطن الصين أمام تحديات اقتصادية قد تؤثر على استقرارها الاقتصادي الذي يعتمد إلى حد كبير على التصدير والإنتاج الصناعي. في المقابل، ردت الصين بفرض رسوم جمركية على المنتجات الأمريكية وأخذت خطوات مضادة مثل التوسع في أسواق جديدة وزيادة التعاون الاقتصادي مع دول أخرى لتخفيف حدة التأثيرات الناتجة عن الحرب التجارية.

لكن هذا التصعيد التجاري لا يقتصر فقط على البضائع والسلع، بل يشمل أيضًا التكنولوجيا. فالصين تسعى للسيطرة على قطاع التكنولوجيا الحديثة، وتعتبر نفسها في منافسة شديدة مع الولايات المتحدة في مجال الذكاء الاصطناعي والاتصالات والشبكات الرقمية. هذا الصراع التكنولوجي يعكس إلى حد كبير التنافس على المستقبل، وهو ما جعل الحرب التجارية تخرج من حدود الاقتصاد إلى ميادين أكثر أهمية مثل الأمن السيبراني.

الصين: القوة الصاعدة والتحديات الجغرافية

من جانبها، تسعى الصين لأن تصبح القوة الاقتصادية والتجارية الأبرز في العالم. مشروع الحزام والطريق الذي أطلقه الرئيس الصيني شي جين بينغ هو دليل واضح على نية الصين في أن تهيمن على طرق التجارة الدولية. هذا المشروع يهدف إلى إنشاء شبكة بنية تحتية ضخمة تربط الصين بعدد من الدول في آسيا وأوروبا وأفريقيا، ما سيسمح لها بتوسيع نفوذها في مناطق استراتيجية. لكن الولايات المتحدة تراه تهديدًا لهيمنتها التجارية على العالم، خصوصًا عندما يبدأ هذا الطريق في منافسة ممرات التجارة التقليدية مثل قناة السويس.

في هذا السياق، أصبح الخليج العربي وشرق البحر الأبيض المتوسط مناطق حساسة جدًا، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز حضورها في هذه المناطق عبر تحالفات مع دول مثل الهند والإمارات والسعودية. في نفس الوقت، تكثف الصين استثماراتها في هذه المناطق وتقوم بتطوير مشاريعها الخاصة لتوسيع نفوذها، مما يخلق حالة من التنافس المستمر.

الصراع العسكري: بحار وممرات استراتيجية

لم يعد الصراع بين الصين وأمريكا مقتصرًا على التجارة فحسب، بل بدأ يدخل في مجال الأمن العسكري والوجود البحري. منطقة بحر الصين الجنوبي، التي تعد ممرًا حيويًا للعديد من التجارة العالمية، أصبحت محط اهتمام رئيسي بين القوتين العظميين. الصين قامت بتوسيع منشآتها العسكرية في هذه المنطقة، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى زيادة وجودها العسكري هناك، الأمر الذي أثار مخاوف من وقوع صدامات مباشرة. الولايات المتحدة ترى في هذا التوسع تهديدًا للملاحة الدولية واستقرار المنطقة، بينما تعتبر الصين أن هذا حق سيادي لها في مجالها الإقليمي.

هذا التنافس البحري لا يقتصر فقط على بحر الصين الجنوبي، بل يمتد إلى القطب الشمالي، حيث تعتقد الولايات المتحدة أن الصين تسعى للاستفادة من الممرات البحرية في القطب الشمالي لتقليل تكاليف النقل وتحقيق المزيد من الهيمنة الاقتصادية. هذا الوضع يجعل المنطقة محط أنظار القوى العظمى، ويزيد من تعقيد العلاقة بين الصين والولايات المتحدة.

هل الصدام العسكري أمر واقع؟

من خلال متابعة التصعيد العسكري والتجاري بين الولايات المتحدة والصين، يبدو أن الصدام أصبح أمرًا محتملاً أكثر من أي وقت مضى. فالاستراتيجية الأمريكية تتضمن محاصرة الصين جغرافيًا وعسكريًا من خلال تحالفات مع دول في مناطق حساسة مثل الهند ودول الخليج وأوروبا. في المقابل، تسعى الصين إلى تقوية نفسها اقتصاديًا وعسكريًا لتحدي هذا الحصار. هذا التنافس يزداد حدة، ومع دخول الحرب التجارية مرحلة متقدمة، بدأ بعض المراقبين يرون أن الصين قد تصل إلى نقطة الصفر حيث تصبح الردود العسكرية خيارًا غير قابل للتأجيل.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ستصل الأمور إلى صدام عسكري شامل؟ الإجابة قد لا تكون بهذه البساطة، فالصدام العسكري يتطلب الكثير من الحسابات الدقيقة، والقيادات في كل من الصين وأمريكا تدرك تمامًا تبعات مثل هذا الصدام على مستوى العالم. في المقابل، قد تستمر الحرب الاقتصادية كوسيلة لتقويض الاقتصاد الصيني تدريجيًا دون الحاجة إلى مواجهة مباشرة.

التوترات والصراعات

وفي العموم تشهد العلاقة بين الصين وأمريكا تشهد تزايدًا في التوترات والصراعات على مختلف الأصعدة. الحرب التجارية المستمرة، التوسع العسكري في مناطق استراتيجية، وتنافس التكنولوجيا كلها عوامل تشير إلى أن الصدام بين هاتين القوتين العظميين ليس مستبعدًا. مع ذلك، لا يزال هناك مجال للدبلوماسية والتهدئة، حيث يحرص كل من البلدين على تجنب العواقب الكارثية التي قد تترتب على صدام مباشر. وبالتالي، قد يكون من الأرجح أن يستمر التوتر بينهما في ظل لعبة المصالح التي تقتضي الحذر الشديد والتوازن بين المنافسة والتعاون، ولكن هل سينجح كل طرف في تجنب الصدام؟ هذا ما سيكشفه المستقبل.

المقاومة تقول كلمتها:

لا خيار أمام إسرائيل سوى صفقة

محمد بن محمود

في وقتٍ يستمر فيه العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة ، أطلّ أبو عبيدة، الناطق العسكري باسم كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بكلمة مصورة قوية ومباشرة هي الأولى له منذ مارس الماضي. حملت كلمته العديد من الرسائل الحاسمة، مؤكدًا أن المقاومة الفلسطينية مستمرة في معركتها، وأن الكيان الإسرائيلي بات يواجه طريقًا مسدودًا، ولم يعد أمامه سوى الذهاب إلى صفقة تبادل شاملة بشروط المقاومة.كلمة أبو عبيدة لم تكن مجرد خطاب تعبوي، بل إعلان استراتيجي عن ملامح المرحلة القادمة. استعرض خلالها واقع الصراع، خسائر العدو، تطور أداء المقاومة، وتعقيد المشهد السياسي والعسكري، متحدثًا بثقة أن المعركة لم تنتهِ، وأن إسرائيل لم تستطع حتى الآن تحقيق أي من أهدافها رغم الدعم الدولي، وأنها تدفع ثمن عدوانها دماءً وخسائر في الأرواح والمعنويات.

;في بداية كلمته، تحدث أبو عبيدة عن أربعة أشهر مضت على استئناف العدوان بعد خرق الاحتلال للاتفاقات، وقال إن المقاومة تمكنت من إلحاق مئات القتلى والجرحى بصفوف جيش الاحتلال، وأوقعت آلاف المصابين بصدمات نفسية. هذه الحصيلة تؤكد أن الكيان الصهيوني لا يخوض حربًا ميدانية سهلة، بل يجد نفسه في مستنقع قتالي لا يخرج منه إلا بخسائر فادحة.وأشار إلى أن كتائب القسام والمقاومة الفلسطينية بشكل عام، تمكنت من تطوير تكتيكات ميدانية متقدمة أربكت العدو، لافتًا إلى أن عناصر المقاومة أظهروا قدرة عالية على مفاجأة الاحتلال، واستغلال نقاط ضعفه، والانتقال إلى أساليب جديدة من القتال، بما في ذلك محاولات أسر جنود جدد.

إستراتيجية المقاومة: استنزاف طويل المدى

بوضوح تام، أكد أبو عبيدة أن المرحلة الحالية تعتمد على إستراتيجية تقوم على استنزاف الاحتلال من خلال عمليات نوعية دقيقة، وعمليات أسر إن أمكن، وضربات موجعة لمواقع العدو ونقاط انتشاره. هذا النمط من القتال يهدف إلى إنهاك جيش الاحتلال، وفرض معادلات جديدة على الأرض.

ووصف المقاومة في غزة بأنها أعظم مدرسة عسكرية لمقاومة شعب في مواجهة محتليه في التاريخ المعاصر، وهي عبارة تعبّر عن فخر وثقة بنجاحات المقاومة، ليس فقط في البعد العسكري، بل في قدرتها على الثبات رغم شدة العدوان.

وجّه أبو عبيدة تحذيرًا صريحًا للاحتلال بأن استمرار الحرب يعني المزيد من النعوش التي ستصل إلى تل أبيب، مؤكدًا أن حكومة الاحتلال هي من اختارت استمرار حرب الإبادة، وبالتالي فهي من ستتحمّل تبعات هذه السياسة المتهورة.

وفي إشارة مهمة، قال إن العدو لا يواجه مقاومة فقط، بل وعيًا شعبيًا متماسكًا، ودعمًا شعبيًا رافضًا للانكسار، مؤكدًا أن الشعب الفلسطيني رغم الحصار والتجويع ما زال متماسكًا، وهو ما يُفشل أهداف الحرب النفسية الإسرائيلية.

من أبرز محاور الكلمة، كان العتاب الشديد الذي وجّهه أبو عبيدة إلى قادة الأمة الإسلامية والعربية. تحدث بنبرة مؤلمة عن الصمت الرسمي العربي، وقال إن دماء عشرات آلاف الأطفال والنساء والشيوخ الأبرياء في رقاب الأنظمة والنخب والعلماء الذين صمتوا وتجاهلوا المذبحة المستمرة.

وقال إن الاحتلال ما كان ليجرؤ على الإبادة الجماعية في غزة، لولا تأكده من غياب المحاسبة، وضمانه لصمت المجتمع الدولي وتخاذل النظام العربي. هذه الرسائل لم تكن فقط من باب التوبيخ، بل دعوة إلى مراجعة المواقف والتحرك كل حسب قدرته، لأن الجميع، كما قال، يتحمّل المسؤولية الأخلاقية والسياسية.

في المقابل، أشاد أبو عبيدة بمواقف الشعب اليمني وجماعة أنصار الله الذين فتحوا جبهة فاعلة في البحر الأحمر، وصفها بأنها حجة دامغة على القاعدين والخانعين، مؤكداً أن هؤلاء قدموا دعمًا حقيقيًا للمقاومة عملي سوى القبول بـ صفقة تبادل تضمن استعادة أسراها، وإعادة الهدوء إلى جبهتها الجنوبية، وإنهاء الحرب التي لم تجنِ منها سوى الخسائر. فبعد فشل كل محاولات العمليات الخاصة، واستخدام القوة العسكرية، والاستعانة بأقمار صناعية ومرتزقة، لم يبقَ أمام الاحتلال إلا الجلوس إلى طاولة غير مباشرة، بوساطة دولية، والقبول بشروط حماس لا بشروط تل أبيب.

وهو ما أكدت عليه الحركة في بيان لاحق، جاء فيه: بعد فشل الاحتلال في تحرير الأسرى بالقوة، لم يبق له سوى طريق الصفقة مع المقاومة وفق شروطها وإرادتها. وأضاف البيان أن المقاومة بثباتها وتكتيكاتها المتنوعة أفقدت العدو زمام المبادرة، وأن الحرب على غزة أصبحت مرآة لفشل الكيان في كل المجالات.

;في ختام كلمته، وجّه أبو عبيدة رسالة حازمة إلى العملاء الذين يتعاونون مع الاحتلال، داعيًا إياهم إلى التوبة والعودة إلى شعبهم قبل فوات الأوان. وأكد أن محاولات الاحتلال توظيف عملاء بأسماء عربية هي دليل على إفلاسه، وأن هؤلاء لن يكونوا إلا ورقة محروقة في مهب وعي شعبنا وكرامته.

وأشاد بمواقف العشائر والعائلات الفلسطينية التي تبرأت من العملاء، ما يعكس درجة الوعي المجتمعي الرافض للخيانة، والحاضن للمقاومة، رغم كل الضغوط والظروف.

المفاوضات والصفقة

في الجزء الأهم من كلمته، تحدث أبو عبيدة عن ملف الأسرى والمفاوضات غير المباشرة، مؤكدًا أن المقاومة الفلسطينية عرضت مرارًا تنفيذ صفقة شاملة يتم بموجبها تسليم جميع الأسرى الإسرائيليين لديها، إلا أن حكومة نتنياهو رفضت هذا العرض.

وقال إن نتنياهو، في محاولة لحماية نفسه سياسيًا، هيّأ الجمهور الإسرائيلي لتقبل فكرة مقتل الأسرى، وهو ما وصفه أبو عبيدة بأنه جريمة جديدة بحق أولئك الأسرى، تتحمل إسرائيل كامل مسؤوليتها.

وأكد أن المقاومة لن تقبل العودة إلى صفقات جزئية، أو مقترحات هزيلة مثل تسليم 10 أسرى مقابل تسهيلات مؤقتة. لقد أصبحت الصفقة الشاملة هي الخيار الوحيد الممكن، ولن تُنجز إلا وفق شروط المقاومة.

اليوم، لم يعد أمام إسرائيل أي خيار

السياق الأوسع: معركة غزة نقطة تحول تاريخي

الحرب الحالية ليست كسابقاتها. هذه المعركة أظهرت أن الكيان الإسرائيلي فقد عنصر الردع، وأن المقاومة لم تعد مجرد رد فعل، بل أصبحت لاعبًا استراتيجيًا يُعيد رسم قواعد الاشتباك. فإسرائيل لم تعد قادرة على فرض رؤيتها، ولم تعد وحدها من يملي الشروط. فقد بات هناك طرفٌ فلسطيني، متمرس، مبدع، وثابت، يفرض معادلاته.النتائج الميدانية والسياسية لهذه المعركة ستؤثر لسنوات قادمة، ليس فقط على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل على موازين القوى في المنطقة بأكملها، وعلى العلاقة بين الشعوب العربية وحكوماتها، وبين الرأي العام العالمي والسياسات الغربية.

إن كلمة أبو عبيدة حملت خلاصة واضحة: العدو فشل والمقاومة مستمرة. لا خيار أمام إسرائيل سوى الاعتراف بعجزها، والذهاب إلى صفقة وفق شروط غزة. وكل محاولة للمماطلة أو كسب الوقت، ستُقابل بالمزيد من الخسائر والعمليات.أما على الصعيد الشعبي، فإن صمود الشعب الفلسطيني في غزة، رغم المجازر والجوع والدمار، هو الرد الأقوى على كل من راهن على انهيار المقاومة أو انكسارها.وهكذا، تكون المقاومة قد قالت كلمتها.

أزمة نفسية في قلب المؤسسة العسكرية الإسرائيلية

الانتحار يفتك بجيش الاحتلال

محمد بن محمود

في ظل الحرب المستمرة على قطاع غزة والتصعيد الميداني الذي لم ينقطع منذ أكتوبر 2023، تتفاقم أزمة داخلية خطيرة في صفوف جيش الاحتلال الإسرائيلي، لا تتعلق فقط بالشق العسكري أو الاستراتيجي، بل تنخر في بنية الجيش النفسية والإنسانية. إنها ظاهرة الانتحار التي باتت تتكرّر بوتيرة مقلقة، وكأن الجنود باتوا يتساقطون تباعاً بعيداً عن مرمى النيران، لكنّهم ضحايا حرب من نوع آخر.

حالات انتحار متصاعدة

في الأيام الأخيرة، كشفت وسائل إعلام عبرية عن سلسلة من حالات الانتحار الجديدة في صفوف الجنود، تؤشر إلى تصاعد حاد في الأزمة النفسية التي يعيشها جنود الاحتلال. ووفقًا لموقع حدشوت لو تسنزورا، تم العثور على جندي احتياط يبلغ من العمر 30 عامًا منتحرًا داخل سيارته في مستوطنة تفوح جنوب شرق نابلس، دون الإشارة إلى مزيد من التفاصيل حول الأسباب أو الخلفيات.

في حالة أخرى، وُجد جندي آخر من قوات الاحتياط منتحرًا في حي هار حوما في القدس المحتلة، وسط تكتم رسمي على تفاصيل الحادثة، مما يعكس سياسة حجب المعلومات التي يتبعها الجيش الإسرائيلي حيال مثل هذه الوقائع.

كما نشرت صحيفة هآرتس تقريرًا مفصلًا عن حادثة انتحار مروّعة لجندي في لواء غولاني، أحد أكثر الألوية نشاطًا في العمليات داخل قطاع غزة. ووفق الصحيفة، فإن الجندي المنتحر كان قد خرج مؤخرًا من غزة للمشاركة في دورة استجمام، لكن فور وصوله إلى قاعدة سديه تيمان، خضع لتحقيق من الشرطة العسكرية وصودر سلاحه. لاحقًا، أقدم على الانتحار ليلًا باستخدام سلاح زميله النائم في الغرفة.

هذه الحادثة، التي جرت في أجواء من الضغط النفسي الشديد، ليست فريدة من نوعها. فقد أشارت الصحيفة إلى أن الجندي كان صديقًا مقرّبًا لجندي آخر قُتل مؤخرًا في انفجار ناقلة جند داخل غزة، مما عمّق أزمته النفسية. ورغم ارتباط انتحاره بالحرب الدائرة، لم يُدرجه الجيش ضمن ضحايا العمليات القتالية، التزامًا بسياسة تمييزية تستثني المنتحرين من قوائم الشهداء العسكريين.

أرقام مخيفة تكشف عمق المأساة

تُظهر الأرقام التي نقلتها هآرتس مشهدًا قاتمًا يشي بأزمة صامتة تتفاقم في الظل. فبحسب التقرير، انتحر سبعة جنود منذ اندلاع الحرب على غزة حتى نهاية عام 2023، فيما ارتفع الرقم إلى 21 حالة خلال عام 2024، ومع بداية النصف الثاني من عام 2025، تم تسجيل ما لا يقل عن 14 حالة جديدة. أي أن عدد الجنود الذين انتحروا منذ أكتوبر 2023 وحتى جوان 2025 بلغ 42 على الأقل.

ولا يقتصر الأمر على الجنود النظاميين. فقد سُجّلت حالات انتحار في صفوف جنود الاحتياط، وكذلك بين المستوطنين الذين خدموا سابقًا في الجيش وخاضوا مواجهات عنيفة أو أصيبوا بصدمات نفسية خلال مهامهم العسكرية. وتقول هآرتس إن 11 مستوطنًا على الأقل أقدموا على الانتحار منذ بدء الحرب، بسبب اضطرابات ما بعد الصدمة، ما يكشف عن امتداد الأثر النفسي للحرب إلى المجتمع الإسرائيلي الأوسع.

أزمة نفسية متصاعدة... وأرقام تتحدث

في ظل هذه الأوضاع، كشفت معطيات رسمية نشرها الجيش الإسرائيلي في جانفي 2024 عن أن نحو 3000 جندي من النظاميين والاحتياط تواصلوا مع خط الدعم النفسي التابع للجيش منذ بداية الحرب، في حين تم تسريح 90 جنديًا لأسباب نفسية بحتة، نتيجة عجزهم عن مواصلة الخدمة العسكرية.وتعكس هذه الأرقام تصاعدًا غير مسبوق في الطلب على الدعم النفسي، وهي أرقام مرشحة للارتفاع في ظل استمرار القتال وغياب حلول جذرية لمعالجة الانهيار النفسي المتفاقم في صفوف الجنود.

ورغم خطورة الوضع، يواصل الجيش الإسرائيلي التكتّم على الإحصائيات الرسمية الخاصة بحالات الانتحار، خاصة في ظل تصاعد الضغط الإعلامي والحقوقي. فالجيش لا يدرج الجنود المنتحرين بعد انتهاء خدمتهم ضمن الإحصاءات، رغم أن العديد منهم يعانون من اضطرابات ناتجة عن تجربتهم القتالية.

كما يتعمّد الجيش عدم الإعلان عن عدد المنتحرين قبل نهاية كل عام، بهدف تجنّب الجدل الإعلامي والسياسي، في حين تتولى الصحف والمنصات العبرية المستقلة نشر المعلومات المسربة من داخل المؤسسة العسكرية، التي تُظهر وجود أزمة حقيقية في الدعم النفسي والتأهيل العقلي للجنود.

لا تأتي هذه الموجة من الانتحارات من فراغ، بل تتغذّى من عوامل متشابكة نفسية واجتماعية وميدانية. وتقول شعبة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي، في دراسة سابقة، إن السبب الرئيسي لارتفاع حالات الانتحار هو تنامي الاضطرابات النفسية وسط الجنود، بسبب التعرض المستمر للقتال والمواقف الصادمة، إضافة إلى الضغوط الاجتماعية والقلق الوجودي المرتبط بالخدمة العسكرية في بيئة عدائية ومليئة بالمخاطر.

وتشير تقارير أخرى إلى أن الجنود الذين خدموا في قطاع غزة تحديدًا، يعانون من نسب أعلى من الاكتئاب واضطرابات النوم والهلوسات، بسبب ما يشهدونه من مشاهد مروعة، وغياب الدعم النفسي الحقيقي بعد العمليات العسكرية.

نقد داخلي واتهامات بالإهمال

يواجه الجيش الإسرائيلي انتقادات متزايدة من منظمات حقوقية ونفسية داخل إسرائيل، تتهمه بالإهمال في رعاية الجنود نفسيًا، وبتجاهل تبعات الصدمة طويلة الأمد. وتشير هذه الجهات إلى أن الخطط العلاجية التي يوفرها الجيش غير كافية، وتعتمد غالبًا على المسكنات النفسية لا المعالجة الجذرية.ويذهب البعض إلى اعتبار هذه الأزمة قنبلة موقوتة، تهدد بزعزعة ثقة الجنود في المؤسسة العسكرية، خاصة في أوساط المجندين الجدد الذين يتابعون أخبار الانتحارات بقلق متزايد.

ومن جهة أخرى، لا يمكن فصل الظاهرة عن السياق الأخلاقي والسياسي للحرب التي يشنّها الاحتلال على قطاع غزة. فالكثير من الجنود شاركوا في عمليات قصف، واشتباكات عنيفة، واجهوا فيها مقاومة شرسة، وشاهدوا بأعينهم نتائج الحرب على المدنيين والبنية التحتية في القطاع المحاصر.

هذه الممارسات – بما تحمله من انتهاكات متكررة – تترك أثرًا نفسيًا بالغًا، وخاصة على الجنود الأصغر سنًا الذين لم يخوضوا معارك بهذا الحجم من قبل. ويبدو أن الانتصارات الميدانية لم تمنحهم الإحساس بالإنجاز، بل خلّفت شعورًا متزايدًا بالذنب والانهيار.

وفي ظل هذه المؤشرات، يبدو المشهد المستقبلي قاتمًا. فمع استمرار الحرب وتوسّعها، من المتوقع أن تزداد حالات الانتحار والاضطراب النفسي، ما لم تتدخل الحكومة الإسرائيلية بشكل عاجل لإعادة هيكلة النظام النفسي داخل الجيش، ورفع مستوى التأهيل النفسي للجنود.

لكن حتى هذا المسار محفوف بالتحديات، في ظل سياسة التكتّم ورفض الاعتراف الرسمي بوجود أزمة. إذ إن الاعتراف بالأزمة قد يُفسّر كإقرار بالهشاشة، وهو ما يتعارض مع الصورة التي تحاول المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تصديرها داخليًا وخارجيًا.

ورغم ما يُروَّج عن القوة العسكرية والتكنولوجية لجيش الاحتلال، فإن هذه الظاهرة تكشف عن خلل بنيوي داخلي لا يمكن تجاهله. فالجندي الذي يحمل البندقية على الجبهة، يحمل في داخله وجعًا لا تداويه الترقيات ولا تنهيه الميداليات.الانتحار، في النهاية، هو الوجه الآخر للهزيمة. هو الصوت الذي يخرج من الجنود رغم الصمت العسكري. ومع كل جندي يسقط برصاصة من سلاحه، تسقط أقنعة الصلابة، وتنكشف هشاشة منظومة تزرع الحرب وتحصد الانهيار.

إسرائيل في عين العاصفة :

من الإنجاز العسكري إلى الانهيار الداخلي

محمد بن محمود

رغم ما يدّعيه الاحتلال الإسرائيلي من «إنجازات عسكرية» متفرقة على امتداد الجبهات، من غزة إلى لبنان، مرورًا بإيران، فإن الصورة العامة لم تعد بحاجة إلى الكثير من التحليل لتبيان أن الكيان الصهيوني يعيش أحد أسوأ مراحله منذ تأسيسه. فخلف وهج التصريحات العسكرية ووهْم الحسم الاستراتيجي، يتسرب التآكل من الداخل الإسرائيلي بوتيرة متسارعة تنذر بانفجار داخلي قد يكون أشد فتكًا من أي خطر خارجي. إن الحديث عن «إنجازات» في ظل فشل ذريع في حسم أي جبهة من الجبهات، هو أقرب إلى الدعاية منه إلى الواقع. فبعد تسعة أشهر من الحرب على غزة، لا تزال المقاومة الفلسطينية قائمة، والرهائن ما زالوا في الأسر، والعدو عاجز عن تقديم إجابة واضحة حول مصيرهم. وفي الجبهة الشمالية، ورغم القصف المتواصل على جنوب لبنان، فإن حزب الله يفرض معادلة ردع قاسية أجبرت آلاف المستوطنين على الفرار من مستوطنات الشمال، دون أن تتمكن إسرائيل من إرجاعهم حتى اليوم. أما في الجبهة الإيرانية، فقد نفّذت إسرائيل عملية جوية «نوعية»، كما تصفها، لكنها لا تعرف يقينًا إن كانت قد أصابت فعلاً البرنامج النووي الإيراني أو مجرد منشآت هامشية، ولا تملك الجرأة على الاعتراف بحجم الفشل أمام العالم. هذا المشهد الفوضوي عبّر عنه بوضوح أحد جنرالات الاحتلال في تشخيصه للحالة الراهنة، إذ قال: «إسرائيل تعيش حالة إنهاك وضبابية، وتصدّعها الداخلي يتسع». كلمات قليلة، لكنها تلخّص المأزق التاريخي الذي يواجهه الكيان، والذي لم يعد يقتصر على تحديات عسكرية أو أمنية، بل وصل إلى عمق البنية الاجتماعية والسياسية والنفسية للإسرائيليين.

ما يواجهه الكيان الصهيوني اليوم هو حرب متعددة الجبهات، لا على الأرض فحسب، بل أيضًا في وعيه الجماعي.

فمن جهة، هناك حرب عسكرية مستمرة تُستنزف فيها الموارد والجنود والقدرة على الصمود. ومن جهة أخرى، هناك حرب نفسية داخلية أشد فتكًا، تغذيها حالة ضبابية حول مستقبل المعركة، ومآلات الحرب، ومصير المختطفين، ومواقف المجتمع الدولي، والموقف من التطبيع، ومآلات العلاقة المتوترة بين مكونات المجتمع الإسرائيلي ذاته. لقد أصبحت الرواية الرسمية محلّ شك حتى داخل المؤسسة العسكرية. فالإسرائيليون غارقون اليوم في كم هائل من المعلومات المضللة، وفي غياب كامل للشفافية. الشارع لم يعد يثق بالحكومة، ولا بالجيش، ولا بوسائل الإعلام التي فقدت مصداقيتها.

وقد أظهرت الاستطلاعات الأخيرة تدني ثقة الإسرائيليين بمؤسساتهم إلى مستويات غير مسبوقة. هذه الأزمة في الثقة لا تُفسَّر فقط على أنها نتيجة الفشل العسكري، بل نتيجة تراكمات من الكذب الرسمي، وانكشاف التناقضات البنيوية في خطاب الدولة. الجنرال الإسرائيلي نفسه أقرّ بأن الاحتلال غارق في أسئلة لم يُجب عنها، بل إن قائمة الأسئلة تطول يومًا بعد يوم: ما مصير المختطفين؟ هل هناك نية لإعادة احتلال غزة بالكامل؟ هل يُمكن فرض حكم عسكري هناك؟ كيف ستواجه إسرائيل التهديد المتصاعد من حزب الله؟ هل ما زالت إيران تخطط للرد؟ وهل التوسع في الضفة الغربية يخدم أمن الدولة فعلًا؟ وما مآل التطبيع مع الدول العربية في ظل هذا المناخ العدائي؟ هذه الأسئلة تُظهر هشاشة الرؤية الاستراتيجية، وتبرز التخبّط الذي تعيشه القيادة الإسرائيلية. بدلًا من وضع خطة شاملة، تلجأ الحكومة إلى قرارات جزئية تُدار بعقلية ردّ الفعل، في محاولة لاحتواء الأزمات الآنية دون معالجة الجذور.

هذا الأسلوب لا يحلّ شيئًا بل يفاقم الأزمات، ويكشف عمق الانقسام داخل المؤسسة السياسية، حيث تتصارع الأحزاب والقيادات على تقاسم المسؤوليات وتبادل الاتهامات. الوضع في الداخل الإسرائيلي لم يعد قابلًا للاحتواء. فالمجتمع يتآكل من الداخل، والخطاب العنصري آخذ في التصاعد، والتوترات بين المتدينين والعلمانيين، وبين اليهود الشرقيين والغربيين، وبين اليمين المتطرف وبقية مكونات المجتمع، تُنذر بانفجار داخلي قد تكون له تداعيات أخطر من الحرب ذاتها. التصدّع السياسي في حكومة نتنياهو يعكس هذه الأزمة. فالحكومة فقدت قدرتها على الحكم، وبدأت تفقد السيطرة حتى داخل الائتلاف الحاكم. الحديث عن انتخابات مبكرة لم يعد مجرّد احتمال، بل صار مطلبًا شعبيًا، في وقت تتزايد فيه الاحتجاجات وتتسع رقعتها.

ويعتقد البعض داخل المؤسسة السياسية أن «تطبيعًا سريعًا» مع السعودية قد يُعيد شيئًا من الاستقرار الداخلي والدولي، لكن هذا الخيار، وإن تحقق، لن يحلّ المعضلة الجوهرية: أزمة الثقة، والشرعية، والانقسام الداخلي، وعجز إسرائيل عن حسم أي معركة.

وحتى إن تحقق اتفاق مع الرياض، فلن يكون كافيًا لإعادة الجنود إلى شمال فلسطين، أو لإخراج الأسرى من غزة، أو لردع إيران. الحل الوحيد، كما قال الجنرال نفسه، هو «وقف القتال في غزة فورًا»، ليس حبًا في الفلسطينيين، بل هروبًا من الإنهاك، ومن خطر الانفجار الداخلي الذي بدأ يلوح في الأفق. لكن حتى هذا الخيار، يبدو مستحيلًا في ظل رفض نتنياهو لأي تنازل قد يُظهره بمظهر الضعيف، وهو ما يعكس مجددًا أن الاعتبارات السياسية داخل إسرائيل باتت فوق الاعتبارات الأمنية والعسكرية. وفي العموم لم يعد بوسع الكيان الصهيوني أن يتجاهل ما يحدث داخله. فالحرب التي بدأها طمعًا في فرض واقع سياسي جديد في المنطقة، ارتدت عليه نارًا داخلية تشقّ صفوفه، وتهدد وجوده ذاته. الإنهاك، التصدّع، الضبابية، الأسئلة غير المجاب عنها، الانقسام، وانعدام الثقة... كلها عناصر ترسم مشهدًا غير مسبوق لكيان اعتقد يومًا أنه قادر على حسم كل شيء بالسلاح. لكن الحروب، كما يبدو، لم تعد تُحسم بالطائرات والدبابات، بل بثقة الشعوب في قيادتها، وبقدرتها على الصمود في وجه الأزمات. وفي هذا الميدان، يبدو أن إسرائيل في طريقها إلى السقوط من الداخل، قبل أن تُسقطها صواريخ المقاومة. إذا كنت ترغب في نسخة بدون علامات تنصيص كما طلبت سابقًا، أخبرني فقط وسأعدلها فورًا.

بين بيانات الرفض ومخططات التهجير:

هل يكتفي العرب بالمشاهدة؟

محمد بن محمود

ليس خافياً على أحـــد أن الاحتلال الصهيوني يمـــضي بخطى ثابتة نحو فرض وقائع ميدانية جديدة في قطاع غزة، وقائع لا تخطئها عين المراقب ولا تغيب عن ذهن أي عاقل. وبينما تُرفع في العواصـــم العربية بيانـــات التنديد والشـــجب، تعمل آليات الاحتلال على الأرض دون هوادة، لتشييد ما يُسمّى زوراً وبهتاناً مدينة إنســـانية، هي في الحقيقة معسكر اعتقال جماعي، بل ربما نقطة انطلاق نحو تهجير واسع النطاق للفلســـطينيين خارج وطنهم. البيانـــات العربيـــة الرافضة للتهجير القسري للفلســـطينيين في قطاع غزة تحمـــل موقفاً مبدئيـــاً لا غبار عليه، لكنها تظلّ حبيســـة الورق والمنصات، ولا تملك قدرة الردع أو الفعل الحقيقي الذي يوقف الكارثـــة قبل وقوعها. في المقابل، يختـــار الاحتلال لعبة الموارية والتلاعب بالمصطلحات. لا يُعلن صراحة عن مشروع ترانســـفير جديد، لكنه يخطط له بحنكة، ويُهيئ له ميدانياً، ويوظـــف في ســـبيله أدوات متعددة، من هندســـة المســـاعدات الإنسانية إلى هندســـة الجغرافيـــا والســـكّان. لقد أطلقت الأمم المتحـــدة، ممثلة في وكالـــة الأونروا، جـــرس الإنذار حين تحدثت بصراحة عن مخاطر إنشـــاء معسكرات اعتقال جماعية في جنوب قطاع غزة، خاصـــة في مدينة رفح، في حال تم فـــرض التهجير على أكثر من نصف مليون فلسطيني، تحت غطاء المعونات أو الأمن أو حتى إعادة الإعمار. وهي ليســـت صيحة في واد، بل تحذير صارخ من نكبة جديدة، تُنفّذ بصمت في ظل تخـــاذل عربـــي ودولي مريب. فكرة المدينة الإنسانية التي يُروج لها الاحتلال، والتي كشـــف عن تفاصيلها وزير حربه، تقوم على إنشـــاء خيام مؤقتـــة – أو بالأحـــرى دائمة – فوق أنقاض رفح المدمّـــرة، لتجميع 600 ألـــف فلســـطيني في مرحلـــة أولى، بعـــد إخضاعهم لفحوصـــات أمنية صارمـــة، ومنعهـــم مـــن مغادرتها لاحقـــاً. أي أنهـــا ســـجون جماعية مقنّعـــة، وأرضية خصبـــة لمخطط طويل الأمد لترحيل الفلســـطينيين إلى مـــا وراء حدود غزة، ســـواء إلى مصر أو إلى أي دولـــة تقبل بهم تحت عنوان اللجـــوء أو الهـــروب مـــن الجحيم. والخطـــير في هـــذا المخطـــط أنه لم يعد سرياً. فوســـائل الإعـــلام العبرية الرســـمية لم تعد تخفـــي تفاصيله، بل تســـوّق له بوصفه حلاً إنســـانياً، بينما هو في جوهـــره مشروع تهجير وتصفية للقضية. تتحـــدث التقارير عن إقامة المدينة بين محور فيلادلفيا ومـــوراج، في أقصى جنـــوب القطاع، تمهيـــداً لفصل ما يســـمونه المدنيين عن المقاومين، وهـــو فصل مصطنع لا هدف له سوى شـــيطنة المقاومة، وتبرير اقتلاع الســـكان من جذورهم. ما يجري اليوم في غزة هو تطبيق حرفي لما سبق أن تم التلويح به في غرف الحرب الصهيونية ومراكز التخطيط الأمني. نحن أمام نســـخة جديـــدة من نكبة 1948، لكن بأدوات أكثر دهاءً، وأمام أعين العالم الـــذي أُنهك بمصطلحات الحيـــاد والقلق والمســـاعدات، فصار يتعامل مـــع حقوق الفلســـطينيين وكأنها عـــبء يجـــب التخلّص منه. وحتى الدول العربية، التي يفترض أنها الجدار الأخير في وجه هذا المشروع، لا تتعدى ردود أفعالها عتبة الاستنكار. المقاومة الفلســـطينية، من جانبها، تقف وحدها في الميدان، تواجه القصف والقتـــل والتدمير، وتـــدرك أن ما يُراد لغزة اليوم هو أكثر من مجرد اجتثاث حماس، بـــل هو محاولـــة لاجتثاث الوجود الفلسطيني من الأساس. ورغم ذلك، تصر بعض الأطراف على اختزال كل ما يحدث في غزة في عنوان محاربة التنظيم، متجاهلة أن الهدف الحقيقي هو ضرب الوعي الفلسطيني، وسلخ الفلســـطيني عـــن أرضـــه، وإعادة تشـــكيل الواقع الجغرافي والديمغرافي بمـــا يخـــدم الكيـــان الصهيونـــي. لقد حان الوقت لتجاوز مربع البيانات العربيـــة، والانخراط الجاد في مواجهة هذا المخطط بشـــتى الوسائل الممكنة. فأن يتحرك الاحتلال على الأرض بهذه الســـهولة، بينما تتحـــرك العواصم العربية فقـــط عبر التصريحات، فتلك وصفة للهزيمـــة. المطلوب ليس فقط رفض التهجير، بل أيضاً خلق معادلات ردع حقيقية، تبدأ من الضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي، ولا تنتهي عند تفعيل المواقف الشعبية والرسمية الرافضة لتحويل غزة إلى سجن كبير. العـــدو الصهيوني يراهـــن على عامل الزمن، ويعـــرف أن العرب قد يثورون في البداية ثم يهدؤون، ثم يعتادون، ثم يتعايشون مع الواقع. هذا ما حدث في كثير من المحطات، من احتلال القدس إلى التوسع في الضفة، مروراً بالحصار الخانق على غـــزة. لكن غـــزة اليوم تصرخ، والمخطـــط هذه المرة لا يخص غزة وحدها، بل يفتح باباً خطيراً نحو تصفية الوجود الفلســـطيني برمته. فلنغادر مربع التنديد. ولنقلها بوضوح: لا للتهجير، لا لمعســـكرات الاعتقال، لا لطمس الهوية الفلســـطينية. وليكن واضحاً أن أي تهاون اليوم ســـيُدفع ثمنه غالياً غداً، ليس فقط في غزة، بل في مجمل المنطقة.

خطط تهجير اهالي غزة:

«شركة بوسطن للاستشارات» وطريقة خبيثة لدس «السم في الدسم»

كشفت صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية، أن مجموعة بوسطن الأميركية للاستشارات، بلورت نماذج لتكلفة تنفيذ مشروع حمل اسم «أرورا» (Aurora)، لتهجير الفلسطينيين إلى خارج القطاع، قبل أن تنسحب من المشروع وتفصل اثنين من كبار الشركاء، بعد الكشف عن عملها على خطط بشأن مستقبل غزة بعد الحرب الإسرائيلية.

وفقا للصحيفة فإن شركة بوسطن للاستشارات ساهمت في تأسيس «مؤسسة غزة الإنسانية» المدعومة من إسرائيل والولايات المتحدة، ودعمت شركة أمنية مرتبطة بها، وذلك قبل ان تنسحب من المشروع في تدارك لإسقاطاته القانونية محليا ودوليا.

وتشكل مسألة المساعدات الانسانية البنية التي يقوم عليها "اليوم التالي" اسرائيليا في غزة؛ على اساس هندسة هذه المساعدات وفقا للمخططات العسكرية التي لا تتوقف عند حدود احتلال غزة، بل تهجير اهلها فيما لو سنحت الفرصة، او من اجل خلق فرص للتهجير، او ضمن التصريحات التي اجمع عليها المسؤولون الاسرائيليون في اكتوبر 2023 بأن غزة "لن تعود ابدا كما كانت" بل ان الشرق الاوسط سيتغير جوهريا.

اسرائيليا تُعتبر مسألة "المساعدات الانسانية" جوهرية واستراتيجية لأنها تتعدى مسألة المساعدات الى من سيدير قطاع غزة مستقبلا. هذا المعيار تتبناه حماس وفي المقابل تتبناه المجموعة العربية ومن ضمنها السلطة الفلسطينية، ولذلك تستحوذ مسألة المساعدات الانسانية على حيز واسع من التخبطات السياسية الإسرائيلية، لكون اسرائيل هي من تسيطر فعليا على غزة ولم تعد قادرة على تجنب الخوض في مسألة "اليوم التالي"، وهي منشغلة في ذلك بموازاة الحرب ومنذ بداياتها.

تواجه اسرائيل حاليا تحديات واسئلة جوهرية تنعكس في التوتر القائم في الكابنيت بين المستويين العسكري والسياسي؛ هل تحتل كامل القطاع مما يعرّض حياة الاسرى والمحتجزين الاسرائيليين الى خطر شبه مؤكد، وتحد ثان يتمثل في تحول الجيش الى حكم عسكري احتلالي مسؤول عن ادارة غزة. في هذا السياق بدأت تعلو اصوات وازنة تحذر في مثل هذه الحال من احتمالية مواجهة شعبية فلسطينية للاحتلال؛ وهناك خيار ثالث وهو النقل السكاني داخل القطاع وتجميع السكان، نحو 2 مليون في ثلاث معازل يحاصرها الجيش ولا تتعدى مساحتها خُمس مساحة القطاع؛ وخيار رابع وهو التهجير الذي لم يسقط يوما عن جدول اعمال حكومة نتنياهو حتى ولو تعثّر تنفيذه لدرجة تراجع ترامب عنه في اعقاب الموقف العربي وقمة القاهرة الاستثنائية لإعمار غزة والابقاء على اهلها فيها.

ويشكل مخطط "اورورا" إصرارا على فحص قابلية مشروع التهجير بأدوات اخرى. او ضمن ما يطلق عليه في بروتوكولات الحكومة الاسرائيلية "حث السكان في غزة على الرحيل" او "التهجير الطوعي". وفقا للمخطط ودراسة الجدوى التي قام بها فريق شركة "اوربِس" الامنية في واشنطن نيابة عن معهد السياسات الاسرائيلية (تخليت)، وفقا للصحيفة البريطانية. كما تشير التقديرات الاسرائيلية الى أن نحو نصف مليون فلسطيني معنيين بالهجرة الى خارج غزة وفلسطين. وان نسبة 75% منهم لا ينوون العودة بأي شكل، فيما يسعى مشروع "اورورا" الى توفير دعم مالي اولي بقيمة تسعة الاف دولار لكل منهم تتيح لهم السكن والعيش لمدة عام. لكن في نظرة الى هذا المبلغ فإنه هزيل في اعتبار التكلفة مما يشير الى ان التهجير سيتم الى بلدان فقيرة او الى دول تحكمها انظمة هشة وفاشلة ومستبدة.

و اللافت ان انكشاف أمر المشروع في ايار/مايو الفائت، جعل شركة الاستشارات في بوسطن تفك الشراكة مع المتعاقدين الاخرين وتتنصل من مسؤوليتها عن المشروع الذي نتجت عنه حاليا "مؤسسة غزة الانسانية"، وهي المعتمدة لإدارة المساعدات "الانسانية" في القطاع والتي تحولت مراكزها الثلاثة في لغة الغزيين الى "مصائد قتل الجوعى".

من بعد انكشاف المخطط، تم توقيفه على الاقل حاليا، لما فيه من انتهاكات بمنزلة جرائم حرب وتطهير عرقي تستدعي مساءلة قانونية امريكيا وامام محكمة الجنايات الدولية.

لكن لماذا النشر وفي هذا التوقيت؟ يشير فضح المشروع وحيثياته من خلال صحيفة «فاينانشال تايمز» الى وجود جهات معنية بهذا النشر وتوفير المعلومات عنه. كما يأتي التقرير في سياق تزايد الاعتراف الاسرائيلي وحصريا من الجيش بصدد فشل مشروع "مؤسسة غزة للمساعدات الانسانية" واتساع نطاق النشر بما فيها اسرائيليا عن انها بمثابة مصائد الموت للفلسطينيين الجوعى في القطاع؛ كما يأتي النشر في سياق الكشف عن الدور الاجرامي لطواقم في المؤسسة من الامريكيين يقومون بإطلاق النار عشوائيا تجاه الفلسطينيين في مراكز التوزيع.

و يأتي النشر وفضح المؤسسة العاملة وفقا لروح مشروع "اورورا" التهجيري، في سياق تزايد تطرق ترامب الى الوضع الكارثي المزري للفلسطينيين في غزة ويبدو من خلال ما ينقله له مساعدوه، وقلقا منه في تحميل ادارته مسؤولية هذا القتل العشوائي

الجماعي من قبل امريكيين بكل تداعيات ذلك سياسيا وقانونيا، كما ومن شأنه ان يبعد عن ترامب احتمالية حصوله على جائزة نوبل للسلام والتي يطمح بها وبشغف. توقيت النشر وكشف الحقائق والتي يبدو لا تزال في بدايتها، هو عشية زيارة نتنياهو الى واشنطن. في الايام الماضية التي سبقت الزيارة دار ولا يزال نقاش حاد يكاد يكون منفلتا بين سموتريتش من جهة وقائد اركان الجيش الاسرائيلي ايال زامير التي يوجه له الوزير تهمة الفشل والاخفاق في انجاز الاهداف التي حددها المستوى السياسي للجيش. كما يدور الكثير من هذا التلاسن حول "المساعدات الانسانية" والتي وفقا للجيش يسيطر الغزيين على 99% من حمولة الشاحنات، في حين ان منظومة المساعدات تم تصميمها لتكون بديلا للمنظومات الاممية ومنظومة الهلال الاحمر الفلسطيني. ومن المتوقع ان يكون نتنياهو محرجا من النشر، وأنه سيواجه في واشنطن ضغوطا سياسية عربية على ترامب في هذا الصدد، وحصريا من الوسيطين المصري والقطري وكذلك من السعودية والامارات، بالإضافة الى ضغط حقوقي من الامم المتحدة والمنظمات الانسانية والحقوقية الدولية، ناهيك عن اولويات ترامب بإنهاء الحرب.

الخلاصة:

تم الكشف عن مشروع "أرورا" لتهجير سكان غزة، بدعم من شركات استشارية وأمنية أميركية، ضمن رؤية هندسة "اليوم التالي" في القطاع. ويتم استخدام المساعدات الإنسانية كأداة سياسية لتحقيق أهداف استراتيجية تتعلق بإعادة تشكيل الواقع السكاني في غزة، ومن ضمنها التهجير أو خلق ظروفه. وقد جُرّب مشروع التهجير بغطاء إنساني من خلال "مؤسسة غزة الإنسانية"، والتي اتضح أنها تدار بروح عسكرية وتورّطت في انتهاكات جسيمة، منها إطلاق النار على المدنيين أثناء توزيع المساعدات. وتم فضح المشروع دوليًا عبر تحقيق في صحيفة "فايننشال تايمز"، مما أدى إلى انسحاب بعض الشركات وتجميد التنفيذ، خشية التبعات القانونية باعتباره شكلاً من التطهير العرقي. لقد لاح جليا ان توقيت الكشف ليس عفويًا؛ جاء قبيل زيارة نتنياهو إلى واشنطن، لردع السياسات الاسرائيلية بتركيز سكان القطاع في المعازل نحو تهجيرهم تحت مسمى "انساني". ويبدو الموقف الأميركي مزدوجًا: دعم مباشر سابق، وتراجع بعد الانكشاف، ما يسلّط الضوء على مخاطر السياسة الأميركية في الملف الفلسطيني.

هل هي خطة مؤجلة؟

اجتمع الرئيس الأمريكي ورئيس الحكومة الإسرائيلية خلال زيارة الأخير لواشنطن مرتين خلال أقل من 24 ساعة، حيث عقد اللقاء الأخير في البيت الأبيض بعيدا عن عدسات الكاميرات بينما عقد اللقاء الأول فجر يوم الثلاثاء الماضي. ومع بداية اللقاء الأول بين نتنياهو وترامب، عقد الاثنان إحاطة إعلامية مشتركة، حيث أحال ترامب سؤال الصحافيين حول ما إذا كانت خطة تهجير الغزيين لا تزال قائمة، إلى نتنياهو الذي أجاب بأن «للرئيس رؤية رائعة أسماها الاختيار الحر». وأضاف «إذا أراد الناس البقاء، فليبقوا، وإذا أرادوا المغادرة، يجب أن نمنحهم هذه الإمكانية. غزة لا ينبغي أن تكون سجنًا، بل مكانًا مفتوحًا يضمن حرية الاختيار». وتابع «نعمل بالتنسيق مع الولايات المتحدة للعثور على دول ترغب في إعطاء الفلسطينيين مستقبلًا أفضل». وزعم «أعتقد أننا نقترب من التوصل إلى تفاهم مع عدد من هذه الدول، وهذا سيوفر مرة أخرى خيار الحرية. يجب أن يتمتع الفلسطينيون بهذا الخيار، وآمل أن نتمكن من ضمانه قريبًا». واختتم ترامب بالقول: «لدينا تعاون ممتاز مع الدول المجاورة لإسرائيل. تعاون رائع من الجميع، وأعتقد أن أمرًا جيدًا سيحدث». ويقول المحلل السياسي ود. العلوم السياسية سليم بريك إنه، «لا تهجير طوعي وكل تهجير هو ترانسفير وجريمة حرب ولكن لا أعتقد أن هذا الهدف الحقيقي، فترامب تعلّم بعض المعلومات عن قطاع غزة والفلسطينيين وتمسكهم بأرضهم وكل الحديث عن قيام الفلسطينيين بترك بلادهم لألبانيا وأندونيسيا». ويتابع «هناك مخطط قدمه يسرائيل كاتس ووافق عليه نتنياهو وهو السيطرة على محور موراج الذي يفصل شمال قطاع غزة عن جنوبه لترحيل سكان غزة لرفح كورقة ضاغطة على حماس ولكن هل هذا شيء عملي ويمكن القيام به؟ أشك بذلك». ويقول، «يبدو أن هناك خلافات بين نتنياهو ترامب على هذه النقطة، ونحن نرى أنه حتى الآن كان هناك لقائين بين ترامب ونتنياهو ولكن لم يعقد مؤتمر صحفي مشترك بين الاثنين وهذا يدل أن هناك خلافات بين الشخصين وهذا يمكن أن يعرقل التوصل لوقف إطلاق النار».

رؤية ترامب حول التهجير

ويقول بريك «في زيارة ترامب الأخير للشرق الأوسط توصل لتفاهمات خاصة في لقائه مع القطريين بأن تهجير سكان غزة شيء غير عملي ومرفوض ونعرف أن مصر ترفض بشكل مطلق هذا الأمر والسيسي الذي كان من المفترض أن يزور الولايات المتحدة ويلتقي ترامب بعد أن رأى معاملة ترامب للعاهل الأردني، وبالتالي الموقف الموحد ضد الترانسفير لسكان غزة يقنع الأمريكيين أن هذا الأمر يضر بالمصالح الأمريكية من ناحية وغير عملي من الناحية الثانية».

هل تجميع سكان قطاع غزة في مناطق معزولة داخل القطاع أمر مطروح؟

ويتابع بريك، «نقل سكان قطاع غزة لمكان واحد مطروح وهذا يتعلق بالمساعدات الإنسانية، فالشركة الأمريكية مرفوضة فلسطينيا وإسرائيل موافقة على أن هناك الكثير من التجاوزات التي تقوم بها هذه الشركة ووسائل إعلام إسرائيلية نقلت عن متحدثين من الجيش أن هناك بعض الإشكاليات بهذا الأمر». ويضيف، «الولايات المتحدة الأمريكية منفتحة على فكرة نقل سكان القطاع لمناطق واحدة معزولة ولكن ليس كما يروج بعض السياسيين الإسرائيليين وهذا أمر غير عملي والفلسطيني يرفضه جملة وتفصيلا والأمريكيون يعلمون عبر المعلومات الاستخباراتية أن هذا قد يهدد حماس ولكنه ليس شيء عملي في نهاية المطاف».

هل غزة الآن أقرب لصفقة من أي وقت مضى؟

ويختم بريك، «نحن قريبون من صفقة الآن، ونرى الضغط من ترامب لوقف إطلاق النار ويتكوف أوضح لحركة حماس أن وقف إطلاق النار سيتحول لوقف الحرب نهائيا وهذا ما يريده ترامب، وهذا ما يريده نتنياهو ولكن عليه أن يسوق ذلك داخل إسرائيل فهو دائما يخشى من بن غفير ولذلك يريد الصفقة على دفعات مع أن هذا يضر بمصالح عائلات المحتجزين وبالمصالح الإسرائيلية».

غزة تذبح جوعا
حين يصبح الخبز حلما ومثل «لا احد يموت من الجوع» كذبة كبرى

لا أحد يموت مـــن الجوع»... كانت هذه الجملة البسيطة لسنوات طويلة بمثابة طمأنة شعبية يتداولها الناس في مواجهـــة المصاعب، حتـــى في أكثر المجتمعـــات فقرًا، لكـــن في غزة، هذا المثل الشـــعبي تحوّل اليـــوم إلى كذبة مؤلمة، بل إلى نكتة سوداء تفضح عجز العالم وصمته، فالجوع اليوم لا يقتل في الخفاء، بل أمام عدســـات الكاميرا، وعلى مرأى من الضمير الإنساني الذي أصابه الشلل.

منـــذ أشـــهر، يفـــرض الاحتلال الإسرائيلي حصـــارًا خانقًا على قطاع غزة، مانعًا دخول الغذاء والدواء والماء، في سياسة تجويع ممنهجة تستهدف المدنيـــين، وخاصـــة الأطفال، ومـــع تصاعد العدوان، لـــم يعد الموت جوعًا في غزة حادثًا اســـتثنائيًا، بل ظاهرة متكـــررة ومتصاعدة تحصـــد أرواح الأبرياء، وســـط عجز المجتمع الدولي وتواطؤ كثير من المؤسســـات المعنية بحقوق الإنسان.

سياسة التجويع الممنهج: حين يتحوّل الطعام إلى سلاح

الحرب في غزة ليســـت فقط قنابل ودمـــار، بل حرباً من نـــوع آخر أكثر خفاءً وفتكًا: حرب التجويع، منذ بداية العدوان الإسرائيـــلي في أكتوبر 2023، فرضت «إسرائيل» حصارًا مطبقًا على القطـــاع، ومنعت دخول الشـــاحنات المحملـــة بالغذاء والمـــاء والوقود، بل استهدفت عمدًا المخابز ومخازن الغذاء ومراكز التوزيع.

منذ مارس الماضي، شـــدّد الاحتلال حصـــاره، فارتفعـــت أســـعار المواد الغذائية بشكل خيالي، واختفت السلع الأساسية، وتحولت محاولات الحصول على الطحين (الدقيـــق) إلى مغامرات يومية محفوفة بالمخاطر، وقد تؤدي أحيانًا إلى الموت في طوابير المساعدات.

وحســـب منظمة «أوكسفام»، فإن 80% من سكان غزة يتناولون وجبة واحدة غير كافيـــة يوميًا، و45% من الأطفال تحت ســـن الخامسة يعانون من سوء تغذية حاد، أما وزارة الصحة في غزة، فأعلنت وفاة ما لا يقل عن 67 طفلاً بسبب الجوع وســـوء التغذية، مشـــيرة إلى أن الأرقـــام الحقيقيـــة قد تكـــون أكبر بكثير بســـبب انهيار منظومة الإحصاء الطبي.

الأطفال الضحايا الأوائل: عبدالعزيز وعائلته نموذجًا

الطفل عبدالعزيز عـــلي، البالغ من العمر 7 ســـنوات، لا يستطيع الوقوف على قدميه من شـــدة الضعف، بسبب الجـــوع المتواصـــل وســـوء التغذية الحاد، شـــقيقاه، إبراهيم (9 سنوات) وسلمى (11 سنة)، يعانون من الحالة نفســـها، في مشـــهد يختصر المأساة كلها، والدتهم، «أم عبدالعزيز»، أرملة تكافـــح كل يوم لتأمـــين رغيف خبز لأطفالها، دون جدوى.

تقـــول الأم المكلومـــة في مقابلـــة صحفية: «منذ يومين لم نأكل شـــيئًا ســـوى الماء، حتى هذا المـــاء أصبح نادرًا، أبحث في أسواق مخيم الشاطئ عن كيلو طحين فلا أجده، وإن وجدته فبسعر لا يُصدق: أكثر من 20 دولارًا!».

تضيف: «أعود خائبـــة إلى خيمتي، أنظر إلى أطفـــالي وهـــم يتألمون من الجوع، ولا أستطيع فعل شيء، فقدت القدرة حتى على البكاء».

قصة عبدالعزيز ليست استثناء، بل نموذجًا يتكرر في كل بيت غزي، حيث بات الأطفال يُولدون ويموتون في بيئة معدومة من الغذاء والرعاية.

الطحين سلعة فاخرة، والخبز حلم

يقـــول محمـــود ســـالم، صاحب محـــل للمواد الغذائية أغلقه بســـبب نفاد البضائع: «لم أرَ الأســـواق بهذا الشـــكل في حياتي، لا طحـــين، لا أرز، لا عدس، وحتى الخـــضروات لم تعد متوافرة، كيلو الطحـــين وصل إلى 24 دولارًا، أي مـــا يعادل راتب أســـبوعي لعامل فلسطيني عادي!».

ويتابع: «بعض التجار يســـتغلون الوضع ويحتكـــرون المـــواد القليلة المتوافـــرة، في حين تمنـــع «إسرائيل» بشـــكل متعمـــد دخول الإمـــدادات، بل تســـتهدف المســـاعدات الإنسانية وتنهبها عبر المليشـــيات التي أدخلتها مع الفوضى».

لقد بـــات الخبز في غزة عملة نادرة، ورفاهية لا يقدر عليها إلا المحظوظون، بينما يكتفي غالبية الســـكان بتناول أوراق الشجر، أو حتى لا شيء.

الموت جوعًا في زمن الإنسانية المُزيفة

في مشـــهد ســـريـــالي، يعيـــش الفلســـطينيون في غزة كارثة إنسانية غير مســـبوقة في العـــصر الحديث، في ظل توافر إمكانيات لوجستية عالمية كفيلة بإطعام قارة بأكملها، لا مجرد شريط ساحلي صغير محاصر.

تقول تقارير برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية إن ما يجري في غزة ليس مجرد «أزمة إنســـانية»، بل تجويع متعمد، و«عقاب جماعي» يرقى إلى جريمة حـــرب وجريمة ضد الإنسانية، حسب القانون الدولي.

لكن العالـــم الغربي، الـــذي لطالما رفع شـــعارات حقوق الإنسان، يلتزم صمتًا مريبًا، بل إن بعض الحكومات، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تواصل دعمها العســـكري والســـياسي غير المـــشروط لـ«إسرائيـــل»، متجاهلة الصور الصادمة لجثث الأطفال الذين ماتوا جوعًا، أو أولئك الذين تُحفر لهم قبور جماعية لأن أجسادهم أنهكتها المجاعة.

الجـوع كأداة تهجير: غايات الاحتلال من التجويع

ليســـت سياســـة التجويـــع هدفًا عشوائيًا، بل اســـتراتيجية مدروسة ضمن سياســـة «الضغط القصوى» التي تمارســـها إسرائيل على ســـكان غزة. الهـــدف واضح: تركيع الناس، دفعهـــم إلى الاستســـلام، أو إجبارهم على النزوح القسري من أرضهم.

ففي ظل المجازر، والقصف، وتدمير المستشـــفيات والمـــدارس والمخابز، ومع انعـــدام الغذاء والمـــاء، لم يتبقَّ للفلسطيني سوى خيارين: الموت جوعًا أو الهرب، وهنا تتحقق غاية الاحتلال الصهيوني القديمـــة الجديدة: تفريغ غزة من سكانها.

الطفلة أميرة: بين المرض والجوع

قصة أخرى تلخص فداحة الكارثة: الطفلة «أمـــيرة»، ذات العشرة أعوام، تعاني مـــن ورم دماغي، شُـــخّصت حالتها قبيـــل الحرب، لكـــن الحرب حالت دون علاجها، يقول والدها أحمد سعيد: «لا دواء، لا مستشفى، ولا حتى لقمة خبز أُعطيها لها، أشـــاهد ابنتي تموت ببطء أمام عيني، ولا أســـتطيع إنقاذها».

الجوع زاد حالتها الصحية تدهورًا، فدخلـــت في غيبوبات متكررة، بينما لا يجد والدها ســـوى الصمت والحسرة، عاجزًا عن توفير حتى كوب حليب لها.

مـــا يجـــري في غـــزة اليوم وصمة عار في جبين الإنســـانية، لقد سقطت كل الأقنعـــة، وبات الجـــوع أداة قتل جماعي، تستخدمها دولة تُعتبر حليفًا للديمقراطيـــات الغربية، ومقولة «لا أحد يمـــوت من الجوع» ســـقطت في غزة، وانهارت أمام مشـــاهد الأجساد النحيلة، والعيـــون الغائرة، والأمهات الباكيات على أطفال ماتوا من الجوع.

غزة لا تطلب الكثير، لا تطلب طائرات ولا صواريخ، فقط رغيف خبز، وكوب ماء، ودواء لطفـــل مريض، لكنها لا تحصـــل حتى على ذلـــك، لأن المجتمع الدولي خذلها، وتركها تواجه جوعًا أشد من الموت نفسه.

ورغـــم كل ذلـــك، فإن أهـــل غزة، بصمودهـــم، يعيـــدون تعريف معنى الحيـــاة في زمن الوحشـــية، ويثبتون أن الكرامـــة أثمـــن من الخبـــز، وأن الشعوب لا تموت جوعًا، بل تموت إذا استسلمت... وغزة لم ولن تستسلم.

لا يردعه قانون ولا ترده انسانية

المستطونون الصهانية الجيش المفترس في الضفة الغربية

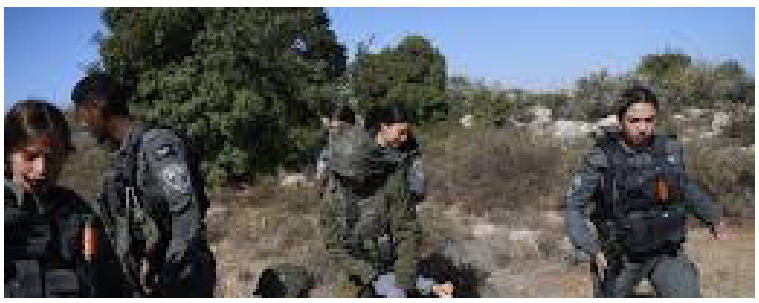

هذه الأيام، لم يعد قطاع غزة وحده مسرحًا للوحشية الصهيونية، بل سكان الضفة الغربية أيضًا يواجهون عنفًا جامحًا من قبل المستوطنين المتطرفين.

رغم أن المجتمع الدولي قد أدان خلال الأشهر الماضية عنف المستوطنين في الضفة الغربية، بل إن أمريكا وبريطانيا فرضتا -ظاهريًا- عقوبات على بعض قادة التطرف، إلا أن المستوطنين لم يكترثوا بهذه التحذيرات، وواصلوا تصعيد هجماتهم على سكان المنطقة.

في أحدث موجة من الوحشية، أقدم مستوطنون مسلحون الايام القليلة الماضية على إطلاق النار باتجاه قرويين فلسطينيين في قرية «جيت» قرب مدينة قلقيلية شرق الضفة الغربية. أدى هذا الهجوم إلى إصابة 11 مدنيًا، وُصفت حالة أحدهم بالحرجة، وذكرت مصادر محلية أن الهجوم وقع بينما كان جنود الجيش الإسرائيلي حاضرين في الموقع ويوفرون الحماية للمستوطنين.

وفي جريمة أخرى، شنّ المستوطنون خلال الأيام الأخيرة هجومًا على منزل في جنوب الخليل، واعتدوا بوحشية على شاب فلسطيني، نُقل إلى المستشفى لتلقي العلاج نتيجة الإصابات البليغة التي لحقت به.

يعيش سكان القرى البدوية شرق الضفة الغربية في حالة من الترقب والقلق الدائم، إذ بدأ المستوطنون بشن هجمات متكررة على هذه القرى، وأقاموا بؤرًا استيطانية جديدة بهدف تقييد حركة السكان ومحاصرتهم.

تُنفذ هجمات المستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين بهدف بث الرعب بين المدنيين ودفعهم للنزوح القسري بغرض الاستيلاء على أراضيهم.

وفي تقرير صادر عن «المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان» التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، تم التحذير من أن «السلطات الإسرائيلية المحتلة تمارس الإرهاب المنظم على امتداد الضفة الغربية، ولا تكتفي بتمزيقها؛ فإلى جانب الحواجز العسكرية، والبوابات الحديدية، والسواتر الترابية، تقوم بشن هجمات مستمرة على المدن والقرى والمخيمات، بين القتل وتدمير المنازل والاعتقالات، مع حماية المستوطنين في الوقت ذاته».

يواجه الفلسطينيون في الضفة الغربية تهديدًا مزدوجًا: من جهة، عنف المستوطنين دون رادع، ومن جهة أخرى، حملة تدمير ممنهجة مدعومة من الحكومة.

يحتل أنصار المستوطنين، وعلى رأسهم «بتسلئيل سموتريتش» زعيم حزب «الصهيونية الدينية» المتطرف، مناصب وزارية مهمة تمنحهم نفوذًا كبيرًا على الضفة الغربية.

وفي تقرير للأمم المتحدة يوم الأحد 18 أوت 2024، أُعلن أن العنف الذي يمارسه المستوطنون منذ بداية الحرب بين إسرائيل وحماس في 7 من أكتوبر 2023، أدى إلى تهجير 1260 فلسطينيًا من قراهم البدوية، مثل «أم الخير». وسجلت الأمم المتحدة 1250 هجومًا للمستوطنين في الضفة الغربية منذ بدء الحرب، بمتوسط أربعة هجمات يوميًا. ومن بين هذه الهجمات، تسببت نحو 120 منها في سقوط قتلى أو جرحى من الفلسطينيين، فيما ألحقت قرابة 1000 هجمة أضرارًا بممتلكاتهم.

ووفقًا لتقرير منظمة «البديل» غير الربحية، فقد تم تهجير سكان 28 قرية ومجتمعًا بدويًا منذ اندلاع حرب غزة، يعيش هؤلاء الفلسطينيون محاصرين بالمستوطنات الصهيونية ولا خيار لهم سوى المقاومة في وجه مصادرة أراضيهم وهدم منازلهم.

وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الفلسطينية أعلنت قبل أيام أن «التهجير القسري نتيجة اعتداءات المستوطنين طال 40 مجتمعًا فلسطينيًا في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، وهذه الجريمة ترتقي إلى مستوى التطهير العرقي، وتندرج ضمن مخطط الضم التدريجي للضفة وإفراغها من سكانها الأصليين، وتحويلها إلى عمق استراتيجي للمستوطنات، في إطار الهيمنة على الموارد الطبيعية الفلسطينية وسحق أي فرصة لتجسيد الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية».

طالما اتهم الفلسطينيون والمنظمات الحقوقية قوات الشرطة والجيش الإسرائيلي بالتقاعس عن التصدي لوحشية المستوطنين ضد سكان الضفة، بل المشاركة في هذه الهجمات، وعدم اتخاذ أي إجراءات قانونية ضدهم.

المستوطنون... الجيش غير الرسمي لتل أبيب

تتعدد التحليلات بشأن موقف حكومة بنيامين نتنياهو من هذه الهجمات، وما إذا كانت تمنح المستوطنين الضوء الأخضر أو أن هذه أفعال فردية يقوم بها المتطرفون، لكن الواقع أن المستوطنين باتوا بمثابة ذراع عسكرية رديفة للجيش الإسرائيلي المنشغل في حرب واسعة في غزة.

هم مسلحون، ويرتكبون نفس الجرائم التي ينفذها الجنود الإسرائيليون في غزة، ولكن في الضفة. وقد جرى تسليح المستوطنين ضمن خطة الاحتلال، إذ أصدر إيتمار بن غفير، وزير الأمن الداخلي، العام الماضي قرارًا بتوزيع السلاح على المستوطنين تحت ذريعة «الدفاع عن النفس»، وهو قرار جاء في سياق خنق الضفة وفرض أجواء من القمع والخوف.

وحسب تقرير الجزيرة، فإن بيانات وزارة الأمن الإسرائيلية تشير إلى تقديم أكثر من 320 ألف طلب للحصول على ترخيص سلاح منذ بداية حرب غزة حتى نهاية مايو، وتمت الموافقة على 130 ألف طلب، شملت مستوطنين في الضفة.

وتشير تقديرات لجنة الأمن في الكنيست، المنشورة على موقع «شومريم» العبري في جويلية 2022، إلى أنه حتى عام 2021، كان هناك 150 ألف قطعة سلاح في أيدي حوالي 750 ألف مستوطن في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وقد ارتفع هذا العدد في 2023 إلى أكثر من 165 ألف قطعة.

نظرًا لنزعتهم الوحشية، فإن المستوطنون المتطرفون، الذين ساهموا في تصعيد التوتر في الضفة خلال السنوات الماضية من خلال اقتحامات الأقصى ومسيرات الأعلام، يلعبون اليوم دور المشاة للجيش في وقت انشغاله بجبهة غزة.

هم مسلحون، ويرتكبون نفس الجرائم التي ينفذها الجنود الإسرائيليون في غزة، ولكن في الضفة. وقد جرى تسليح المستوطنين ضمن خطة الاحتلال، إذ أصدر إيتمار بن غفير، وزير الأمن الداخلي، العام الماضي قرارًا بتوزيع السلاح على المستوطنين تحت ذريعة «الدفاع عن النفس»، وهو قرار جاء في سياق خنق الضفة وفرض أجواء من القمع والخوف.

وحسب تقرير الجزيرة، فإن بيانات وزارة الأمن الإسرائيلية تشير إلى تقديم أكثر من 320 ألف طلب للحصول على ترخيص سلاح منذ بداية حرب غزة حتى نهاية مايو، وتمت الموافقة على 130 ألف طلب، شملت مستوطنين في الضفة.

وتشير تقديرات لجنة الأمن في الكنيست، المنشورة على موقع «شومريم» العبري في جويلية 2022، إلى أنه حتى عام 2021، كان هناك 150 ألف قطعة سلاح في أيدي حوالي 750 ألف مستوطن في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وقد ارتفع هذا العدد في 2023 إلى أكثر من 165 ألف قطعة.

نظرًا لنزعتهم الوحشية، فإن تسليح المستوطنين يزيد من انعدام الأمن لجميع الفلسطينيين في الضفة الغربية.

ومع تحول الضفة الغربية خلال العامين الماضيين إلى جبهة مقاومة ثانية، قررت الحكومة الصهيونية المتطرفة السيطرة على الأزمة الأمنية من خلال المستوطنين بهدف ترهيب السكان ومنع انتشار خلايا المقاومة.

من جهة أخرى، يبدو أن جيش المستوطنين غير الرسمي يمثل الأداة الرئيسية للحكومة في تنفيذ مشروع التوسع الاستيطاني وضم المستوطنات غير القانونية إلى الأراضي المحتلة.

الحكومة الصهيونية المتطرفة الحالية، أكثر من أي حكومة أخرى في تاريخ الكيان الممتد 76 عامًا، تتمسك بمشروع بناء المستوطنات، ولذلك فتحت المجال واسعًا أمام المستوطنين للتوسع.

في حين يوسّع بعض المستوطنين شبكات المستوطنات الزراعية غير القانونية فوق تلال الضفة، يواصل آخرون في الحكومة اليمينية المتطرفة تسريع وتيرة الاستيطان.

ففي الشهر الماضي، شرع نتنياهو في تقنين خمس مستوطنات غير قانونية، في أكبر عملية استيلاء على أراضٍ في الضفة منذ ثلاثة عقود، بإعلان مساحات شاسعة «أراضي دولة».

ويواصل المستوطنون المتطرفون، المدعومون من وزراء متشددين، ارتكاب المجازر بحق الفلسطينيين دون الخشية من أي محاسبة، ما يزيد من وتيرة العنف.

ويتزعم بن غفير توجهًا لطرد جميع الفلسطينيين من الضفة وغزة، لتأسيس «الدولة اليهودية» واختيار القدس عاصمة لها، ويرى المتطرفون في حرب غزة فرصة لتحقيق حلمهم القديم.

وقد أوجد هذا التنسيق بين الجيش والمستوطنين شكلًا من «تقسيم العمل» لتطبيق مشروعهم التوسعي في الضفة وغزة.

حان وقت انتفاضة الضفة الغربية

الهجمات المستمرة للمستوطنين على الضفة تمثل ناقوس خطر لسكانها للانضمام إلى المقاومة في غزة وبدء انتفاضة شاملة ضد الاحتلال الصهيوني.

أثبتت حرب غزة أن الاحتلال لا يعترف بأي قانون أو التزام دولي، ولا يؤمن بالدبلوماسية، ولا يفهم سوى لغة القوة. وأي تساهل يشجعه على مواصلة الاحتلال والتهجير القسري.

وإذا لم يتحرك سكان الضفة في الوقت المناسب لمواجهة جرائم المستوطنين، فإن تكرار مأساة غزة سيكون واردًا في الضفة.

بلا شك، فتح جبهة ثانية في الضفة سيضع الاحتلال في مأزق، ويسحب زمام المبادرة منه، وهو أكبر كابوس لتل أبيب، لكون الضفة قريبة من المستوطنات والمناطق الاستراتيجية في تل أبيب والقدس.

وأظهرت الهجمات الاستشهادية الأخيرة في تل أبيب هشاشة الجبهة الداخلية وتأثيرها النفسي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي على الكيان الصهيوني.

كما أن على السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس أن يدركوا أن متطرفي تل أبيب لا يفرقون بين حماس والسلطة، وإذا اطمأنوا لغزة، فسيشرعون بتنفيذ مشروعهم الاستيطاني في الضفة.

وقد صرّح نتنياهو مرارًا مؤخرًا بأنه لن يسمح للسلطة بالعودة إلى غزة، ما يعني أنه يعتبر عباس ورقته المحروقة، ويخطط للتخلص من السلطة حال استقر الوضع الأمني والسياسي في غزة.

وعلى الرغم من دعم الوزراء المتطرفين لهجمات المستوطنين، فإن المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين قلقون من أن يؤدي تصاعد العنف إلى تكرار سيناريو «طوفان الأقصى» هذه المرة في الضفة.

الخوف يسيطر على المؤسستين الأمنية والعسكرية من أن تؤدي هذه التوترات إلى اندلاع انتفاضة جديدة تتحول إلى جبهة موازية للجبهتين الجنوبية والشمالية، فقد شهدت الأسابيع الماضية تنفيذ عمليات استشهادية انطلقت من الضفة وصولًا إلى تل أبيب وعمق الأراضي المحتلة، ما بث الرعب في أوساط الصهاينة.

من تحت الركام

غزة تعيد قواعد الاشتباك

في كل زاوية من زوايا غزة، وفي كل شارع من شوارع فلسطين، ينبض قلب لا يعرف إلا العزة، وتشتعل روح لا تقبل الذل، أمام واحدة من أعتى آلات الحرب في العالم، تقف المقاومة الفلسطينية بشموخٍ منقطع النظير، تُسجِّل سطورًا منَ البطولة في كتاب التاريخ، وتُسطِّر بدماء أبنائها أبلغ رسائل الكرامة، ليست هذه المرة الأولى التي يتوهم فيها الاحتلال أنه قادر على كسر إرادة غزة، لكن في كل مرة يُفاجأ بأن جذوة الصمود فيها لا تنطفئ، وأن فتيانها وشيوخها ونساءها جميعًا هم جبهة واحدة لا تلين.

رغم الحصار والدمار والمجازر، ورغم الغارات الليلية وصواريخ الدبابات، فإن شعب غزة يُثبت يومًا بعد يوم أن الكرامة أثمن من الحياة تحت الاحتلال، وأن الحرية لا تُنتزع إلا من بين أنياب الغزاة، المقاومة الفلسطينية لم تكن مجرد ردّ فعل، بل عقيدة وطنية وإيماناً عميقاً بحقّ الإنسان في الدفاع عن أرضه، في وجه كيان قائم على الاغتصاب والعدوان، في كل معركة، تخرج غزة لتُلقِّن الاحتلال درسًا جديدًا: أن الحديد لا يهزم الروح، وأن من تربّى على التضحية لا يخاف من الموت، نحن اليوم أمام فصل جديد من فصول النضال، فيه تتكشّف هشاشة العدو أمام صبر الأبطال.

الهجمات الأخيرة في غزة... توازن الرعب ينقلب

خلال الأسابيع الأخيرة، شهدت جبهات شمال قطاع غزة اشتعالًا متصاعدًا في وتيرة المواجهة، حيث أعلنت وسائل إعلام عبرية مقتل ثلاثة جنود صهاينة بعد استهداف دبابة «ميركافا» بصاروخ مضاد للدروع أطلقته فصائل المقاومة، هذه العملية النوعية ليست حدثًا عابرًا، بل تُعدّ مؤشرًا واضحًا على تطور القدرات القتالية لدى المقاومة، وإثباتًا على أن مسرح العمليات لم يعد آمنًا حتى داخل العربات المدرعة التي طالما اعتمد عليها الاحتلال في معاركه البرية.

المصادر الإسرائيلية حاولت التخفيف من وطأة الخسائر، لكنها لم تستطع إخفاء حالة الارتباك التي ضربت صفوف جيش الاحتلال بعد أن قُتل الجنود الثلاثة في وضح النهار وفي عمق ميدان القتال، ما يدل على اختراق أمني وتكتيكي للمقاومة.

يُضاف إلى ذلك حادثة جباليا التي أسفرت عن مقتل عدد آخر من الجنود الإسرائيليين، وسط قصفٍ متبادل وغارات كثيفة شنتها طائرات الاحتلال، في مشهد يُظهِر أن المقاومة باتت تفرض قواعد اشتباك جديدة على الأرض، وفي المقابل، يواصل الاحتلال سياسة التصعيد العشوائي، مستهدفًا الأحياء السكنية في الشجاعية والتفاح وخان يونس، لكنّ كل هذا لم يفتّ في عضد المقاتلين، بل زاد من عزيمتهم على المواجهة.

الرد الإسرائيلي... خطاب المهزوم رغم آلة الحرب

لم يكن رد فعل قادة الاحتلال على خسائرهم في غزة متماشيًا مع الصورة التي يحاولون تصديرها عن «الهيبة» العسكرية، بل جاء مشحونًا بالحزن والاعتراف الصريح بعُمق الضربة، وصف رئيس وزراء الكيان، بنيامين نتنياهو، ليلة مقتل الجنود الثلاثة بأنها «ليلة صعبة»، قائلاً إن «كل الإسرائيليين في حالة حزن»، هذا التصريح بحد ذاته يُعدّ مؤشرًا على حجم الوجع الداخلي الذي تُسببه عمليات المقاومة لجيش الاحتلال، الذي لم يعتد خسائر متتالية بهذا الشكل.

نتنياهو لم يكتفِ بذلك، بل حاول إضفاء طابع تضحية على القتلى بقوله إنهم «ضحّوا بحياتهم من أجل أمن إسرائيل وهزيمة حماس»، وكأنّه يُبرر للداخل الإسرائيلي جدوى استمرار هذه الحرب، رغم تصاعد الانتقادات ضد حكومته، أما وزير الحرب، إسرائيل كاتس، فاعترف بخسارة «أفضل الأبناء»، في لغة تحمل نغمة انكسار نادرة في خطابات قادة الاحتلال.

هذا الاعتراف العلني لا يكشف فقط أثر الضربات على الصعيد العسكري، بل يشي بحالة من الضغط السياسي والإعلامي الداخلي، دفعت قادة الاحتلال إلى محاولة امتصاص غضب الجمهور عبر التصريحات العاطفي، لكنّ ما غاب عنهم هو أن هذه الحرب لا تُدار بالكلمات، بل تُحسم على الأرض، حيث تكتب المقاومة المعادلة الجديدة بلغة النار والعقيدة.

المقاومة كعقيدة... لا تُهزم بالسلاح

ما يميز المقاومة الفلسطينية اليوم ليس فقط تطورها العسكري أو قدرتها على تنفيذ عمليات نوعية، بل رسوخها كـ«عقيدة وطنية» في وجدان الفلسطينيين، ولا سيما في غزة، فحين تعجز الآلة الحربية الإسرائيلية، بكل ما تملكه من تكنولوجيا وتجسس وتسليح، عن منع سقوط جنودها داخل دباباتهم، فهذا يعني أن هناك إرادة بشرية خارقة تتجاوز المعايير العسكرية التقليدية، المقاومة ليست مجموعة مقاتلين فقط، بل منظومة شعبية متكاملة، تبدأ من عائلة الشهيد وتصل إلى الطفل الذي يكبر على ثقافة المواجهة.

في المقابل، الاحتلال يتعامل مع المعركة بمنطق الأرقام: كم قُتل؟ كم صاروخ أُطلق؟ لكنه يغفل أن ما يصنع الفرق الحقيقي هو الإيمان بالحق والارتباط العضوي بين الأرض والهوية، شباب غزة اليوم لا يقاتلون فقط من أجل تحرير أرضهم، بل لأنهم لا يرون لأنفسهم مستقبلًا تحت الذل، ولا يقبلون بوطن ناقص أو حياة بلا سيادة، وهذه العقيدة هي التي تُربك حسابات الاحتلال وتفشل استراتيجياته، إن المقاومة التي تُصمّم أنفاقها تحت الأرض وتزرع كمائنها في كل زاوية، وتتحمل سنوات الحصار والجوع، ليست مجرد حالة طارئة، بل ظاهرة تاريخية تؤكد أن الشعوب المحتلة يمكن أن تُغيّر موازين القوة إذا ما تمسكت بقضيتها ولم تُفرّط بكرامتها.

ما نشهده اليوم في غزة هو أكثر من مجرد مواجهة عسكرية؛ إنه اختبار وجودي لإرادتين: إرادة الاحتلال القائمة على البطش، وإرادة الشعب الفلسطيني القائمة على الكرامة، ومع كل شهيد يرتقي، ومع كل دبابة تُدمر، تُثبت غزة أنها رغم الجراح قادرة على فرض معادلات جديدة، تُربك الداخل الإسرائيلي، وتُعيد تعريف موازين الردع، لقد تحوّلت غزة من مدينة محاصرة إلى عقدة عسكرية وأمنية تؤرق قادة الاحتلال ليل نهار، لأنهم لم يعودوا يواجهون مقاتلين فقط، بل يواجهون فكرة لا تموت، ووجدانًا شعبيًا لا يُقهر.

الانتصار في غزة لا يُقاس بعدد الجنود القتلى فقط، بل بقدرة المقاومة على الاستمرار رغم كل محاولات الإبادة الممنهجة، لقد فشلت «إسرائيل» في فرض الاستسلام، تمامًا كما فشلت في تحطيم الروح الفلسطينية، التي تُقاتل بدمها، وتُربّي أبناءها على أن الوطن لا يُحرر من المؤتمرات، بل من خنادق الاشتباك، تبقى الحقيقة الكبرى أن من يمتلك إرادة القتال لا يُهزم، وأن الاحتلال، مهما بلغت قوته، سيظل غريبًا على هذه الأرض، مرفوضًا من شعبها، محاصرًا بكرامتهم، غزة اليوم ليست فقط عنوانًا للصمود، بل أيقونة لمستقبل تتحطم فيه جدران الظلم، وتُشرق فيه شمس الحرية من بين أنقاض الركام.

نتنياهو يصطاد في مياه السويداء الموحلة

ما الذي تسعى اليه تل ابيب في جنوب سوريا؟

في حين أن سوريا لم تشهد استقرارًا وسلامًا منذ اســقاط حكومة بشار الأســد، إلا أن جولة التوتــر الأخيرة شهدت توترات واشتباكات بين قوات الحكومــة المؤقتة وســكان الجنوب الــدروز، وفي الوقت نفســه، الجيش الإسرائيلي، هــذه التوترات تُظهر، قبل كل شيء، أن ســوريا لن تشهد سلامًا بعد بشار الأسد، فهذه هي المرة الأولى التي يتصاعد فيهــا التوتر في مناطق مختلفة من البلاد في أقل من عام، وبعد سقوط نظام بشار الأسد، وفي الوقت نفســه، هذه هي المرة الأولى التي تقع فيها اشتباكات داخل مدينة السويداء، عاصمــة المحافظــة ذات الأغلبيــة الدرزية.

من أين بدأت هذه التوترات؟

بدايةً، تجدر الإشارة إلى أن السويداء هي إحــدى محافظــات الجمهورية العربية الســورية الأربع عشرة، تقع محافظة الســويداء في أقصى جنوب سوريا، وهي المحافظة الوحيدة التي يشــكل الدروز غالبية ســكانها، لا يشــكل الدروز سوى ثلاثة في المئة من سكان سوريا.

شهدت مدينة الســويداء، عاصمة هذه المحافظة، اشــتباكات دامية بين ميليشيات درزية وعشــائر مسلحة خلال الأيــام الثلاثة الماضيــة، بدأت الاشتباكات في السويداء بعد اختطاف بائــع «درزي» وتطــورت إلى معركة بين الدروز والقبائل البدوية والجيش الســوري، وزاد التدخل الإسرائيلي في هذا الملف الســوري الداخلي من تعقيد الوضع.

أوضــح ســامي الرمــاح، العميد اللبناني المتقاعد الــدرزي، في مقابلة مع شبكة العالم حول الاشتباكات في جنوب ســوريا، أن الحكومة السورية الجديدة أرسلت قوات أمنية إلى الجنوب إثر اشــتباكات مســتمرة بين الدروز ومدافعي السويداء من جهة، وعشائر حــوران العربية والبدويــة من جهة أخــرى، إلا أن هذه القوات انضمت إلى صفوف العشائر وشاركت في عمليات القتل والمجازر بحق سكان السويداء، ومع استمرار الاشــتباكات الطائفية بين الميليشــيات الدرزية والعشــائر المســلحة في مدينة الســويداء جنوب سوريا، شنت «إسرائيل» هجمات ضد قوات الحكومة السورية المؤقتة.

يوم الثلاثاء، أعلــن رئيس الوزراء بنيامــين نتنياهــو ووزيــر الدفاع الإسرائيــلي يسرائيل كاتــس في بيان أنهما أمرا الجيش باســتهداف قوات النظــام والأســلحة التــي جُلبت إلى السويداء «فورًا» لعمليات ضد الدروز، وأضافــوا إن «إسرائيل» ملتزمة بمنع إلحاق الأذى بالدروز في سوريا «انطلاقًا مــن تضامنها العميــق وأخوتها مع المواطنين الدروز في إسرائيل»، و»نتخذ إجراءات لمنع إلحاق الأذى بهم من قبل النظام السوري، ولضمان نزع السلاح من مناطقنا الحدودية مع سوريا».

وعقــب هذه الأحــداث، أعلن وزير الدفاع السوري، معروف أبو قصرة، في بيان له عن وقف إطلاق نار شــامل في مدينة السويداء السورية، وأن القوات الحكومية لــن تطلق النــار إلا «إذا تعرضت لإطلاق نار»، كما أعلنت وزارة الداخلية السورية أن القوات الحكومية دخلت مدينة الســويداء يوم الثلاثاء، بهدف إنهاء الاشــتباكات مع القبائل البدوية في الأيام الأخيرة، والتي أسفرت عن مقتل ما يقرب من 100 شخص.

رفض التدخل الإسرائيلي

تسيطر فصائل مسلحة من الدروز السوريين على مدينة الســويداء، إلا أن قادتهــم الروحيين أعلنوا ســابقًا موافقتهــم على نشر قوات دمشــق ودعوا المقاتلين إلى تسليم أسلحتهم، في الوقت نفسه، أكد يوسف جربوع، أحد وجهاء الطائفة الدرزية الســورية، في مقابلة مع قناة العربية، سقوط أبرياء خلال العمليات العسكرية في محافظة السويداء، وأن مرجعيتنا الوحيدة هي الحكومة الســورية، ولــم نطلب أي تدخل إسرائيلي.

في الوقت نفســه، أصدرت وزارات خارجية الــدول الثلاث، الســعودية وتركيا والإمارات، بياناتٍ تُدين الغارات الجويــة الإسرائيلية عــلى محافظة الســويداء جنوب سوريا بذريعة دعم الدروز.

كما دعا وليــد جنبــلاط، الزعيم الســابق للحزب التقدمي الاشتراكي الــدرزي اللبنانــي، أهــالي محافظة الســويداء إلى اليقظــة إزاء الأعمال الاســتفزازية للكيان الإسرائيلي، وأكد جنبلاط أن الحل الســياسي ضروري، وهو مــا يجب أن تضمنــه الحكومة السورية.

لماذا تدخل الصهاينة؟

في ظل تزايد تعقيد الوضع في سوريا إثر التدخــلات الإسرائيليــة، يُمكن تصوّر عدة أسباب للتدخل العسكري الإسرائيلي في جنوب ســوريا والمناطق ذات الأغلبية الدرزية:

الموقع الجغرافي للسويداء: تكتسب محافظــة الســويداء أهمية خاصة بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي، قرب الحــدود الأردنيــة ومرتفعات الجــولان المحتلة، لســنوات، حاول الصهاينة تعزيــز نفوذهم في جنوب ســوريا من خلال دعــم الجماعات المحلية، بما فيها الدروز، ومنع انتشار القــوات المعادية، مثل حــزب الله، في الواقع، يتمثل هدف تل أبيب من التدخل في جنوب سوريا في الســيطرة الفنية على مرتفعات الجولان والســويداء، ومنع انتشــار أي قوات معادية قرب الحدود، والحفاظ على ســوريا كدولة لا يُشــكّل أمنها تهديدًا لها، بل يعتقد بعض المحللين أن «إسرائيل»، بدعمها للدروز، تسعى إلى إنشاء منطقة حكم ذاتي للدروز في الســويداء مســتقلة عن دمشــق، يمكن أن تكــون هذه المنطقة بمثابة منطقة عازلة تضمن أمن مرتفعات الجــولان، وتعزز هذه الفرضية تصريحات طارق الشــوفي، قائد المجلس العســكري في السويداء، الذي رحّب بالدعــم الخارجي، بما في ذلك الدعم الإسرائيلي.

الصيــد في الميــاه العكرة: بعد أكثر من ســتة أشهر من ســقوط نظام الأسد في دمشق، تُعدّ الطائفة الدرزية من بــين الجماعات الأكثــر بروزًا في المشهد الســوري المتغير، نشأ الدروز في القرن العاشر كفــرع من الطائفة الإســماعيلية، ويعيش في سوريا أكثر من نصف الــدروز، البالــغ عددهم مليونًــا تقريبًا، حــول العالم، إلا أن الدروز منقسمون حول كيفية التعامل مع مشاكلهم في ظل الوضع الجديد في سوريا، يدعم العديد من الدروز الحوار مع الحكومة، بينما يسعى آخرون إلى نهج أكثر تصادمية، في ظل هذا الوضع، انتهز الصهاينة الفرصة للصيد في المياه العكرة للنزاعات الداخلية بين الدروز، بمعنى آخــر، تســعى «إسرائيل» إلى تفاقم الانقســامات العرقية والدينية في ســوريا من خلال تأجيج المشاعر العرقية الدرزية ودعمهم ضد المسلحين السنة، قد تؤدي هذه الاستراتيجية إلى تهيئة فرص لتعزيز النفوذ الإسرائيلي في المنطقة.

وسط جدل في واشنطن لتخفيف العداء معه

هل استعاد حزب الله قوته ؟

محمد بن محمود

بعد اشهر من اغتيال زعيمه وامينه العام حسن نصر الله ، أشارت صحيفة وول ستريت جورنال إلى أن حزب الله نجح في تهريب بعض صواريخ كورنيت وأسلحة متطورة، واستناداً إلى مصدر مطلع على عمليات الحزب، أكدت الصحيفة أن حزب الله يُنتج طائرات بدون طيار وصواريخ متوسطة المدى. وذهبت الصحيفة أبعد من ذلك لتؤكد أن حزب الله تمكن من إعادة هيكلة شبكات التهريب الخاصة به إلى حد ما، وتمكن من تهريب بعض صواريخ كورنيت وغيرها من الأسلحة المتطورة.

مقاربة الصحيفة هذه لتطورات الوضع الأمني والتسلح لحزب الله، جاءت ضمن مقالة تطرقت إلى الوضع العسكري في إيران، إذ تحدثت الصحيفة عما أشارت إليه بالنمط الجديد من مصادرة الأسلحة عالية القيمة، والذي يكشف أن طهران تبذل جهودًا جديدة لتسليح حلفائها من الميليشيات في مختلف أنحاء المنطقة. ونقلت وول ستريت جورنال أنه خلال هذا الأسبوع اعترضت القوات المتحالفة مع الحكومة اليمنية شحنة كبيرة من الصواريخ وقطع غيار الطائرات بدون طيار ومعدات عسكرية أخرى، كانت في طريقها إلى الحوثيين على ساحل البحر الأحمر.

نقل أسلحة للحزب

وأضافت الصحيفة نقلاً عن المختص في شؤون الميليشيات الحليفة لإيران في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى مايكل نايتس أن إيران تعيد بناء وجودها في بلاد الشام بإرسال صواريخ إلى حزب الله وأسلحة من العراق إلى سوريا.ومن جهة أخرى، أضافت الصحيفة أن إيران كثّفت جهودها لنقل الأسلحة إلى حزب الله. وقال مايكل كارداش، نائب رئيس قسم إبطال مفعول القنابل السابق في الشرطة الإسرائيلية: هناك اتجاه متزايد في الأشهر الأخيرة لمحاولات التهريب عبر سوريا أو انطلاقًا منها إلى حزب الله. وأوضح أن سقوط نظام بشار الأسد، المتحالف مع إيران، واستبداله بحكومة معادية، قد عطّل خط أنابيب الأسلحة، مما اضطر المهربين إلى استخدام شحنات صغيرة بدلًا من إرسال حمولات شاحنات كما كان في السابق.وبحسب الصحيفة، ورغم الجهود المكثفة لمنع حزب الله من إعادة بناء ترسانته، فقد تمكن حزب الله، على غرار الحوثيين، من تحقيق بعض النجاح.

جدل في امريكا

بدوره ذكر موقع ريزبونسيبل الأميركيّ أنّ التصريحات الأخيرة الّتي أدلى بها أحد كبار الدبلوماسيين في الولايات المتحدة تشير إلى أنّ واشنطن قد تكون منفتحة على نهجٍ أكثر تصالحيّة تجاه حزب الله. وخلال زيارةٍ إلى بيروت الأسبوع الماضي، حيث ضغط خلالها من أجل نزع سلاح الحزب، وصف توم باراك، سفير واشنطن لدى تركيا والمبعوث الأميركيّ الخاص إلى سوريا، حزب الله بأنّه حزب سياسي... وله أيضًا جناحٌ مسلّح. وأضاف: حزب الله يحتاج إلى أن يرى أنّ له مستقبلًا، وأنّ هذا المسار لا يُقصَد منه أن يكون ضده فحسب، وأنّ هناك تقاطعًا بين السلام والازدهار بالنسبة إليه أيضًا. وقد أثارت هذه التصريحات انتقادات، ولا سيّما من القوى المؤيّدة لإسرائيل في واشنطن، التي رأت فيها انحرافًا عن الموقف الأميركيّ الرسميّ القائم منذ زمنٍ طويل، والقائل إنّ حزب الله منظمة إرهابيّة.

وتابع الموقع: لم يُعلَن عن ردّ الحكومة اللبنانيّة بعد، غير أنّ تأكيد باراك، عقب اجتماعاته مع كبار المسؤولين، على حلّ قضية سلاح حزب الله بالحوار الوطنيّ الذي يضمّ الحزب نفسه من دون فرض أطرٍ زمنيّة، يشير إلى تأييده للموقف الرسميّ اللبنانيّ. ولطالما أكّد رئيس الجمهوريّة العماد جوزيف عون أنّ نزع سلاح حزب الله يجب أن يتمّ عبر الحوار، وأنّ نهجًا أكثر حزمًا قد يزجّ البلاد في حربٍ أهليّة. وقال مسؤولٌ في حزب الله للموقع: الردّ اللبناني وضع شروطًا مسبقة قبل أيّ حوار؛ فقد أكّد مسؤولو الدولة ضرورة اتخاذ ثلاث خطوات أولًا: وقف الانتهاكات الإسرائيليّة، وانسحاب إسرائيل من كلّ الأراضي اللبنانيّة المحتلّة، وإعادة الأسرى اللبنانيين المعتقَلين لدى إسرائيل.

وأضاف الموقع أنّ تصريحات باراك تتناقض تناقضًا صارخًا مع تصريحات أورتاغوس التي وصفت حزب الله بأنّه سرطانٌ يجب استئصاله. وليس مستغربًا أن تثير نبرته المتفائلة شكاوى مبطَّنة من الدوائر المؤيّدة لإسرائيل في واشنطن. ففي مقالٍ بعنوان الآن ليس الوقت المناسب للتخفيف من حدّة التوتّر مع حزب الله ـ أو بيروت، انتقد ديفيد شينكر من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى فشل باراك في تحديد موعدٍ نهائيّ لنزع سلاح الحزب، مُشيرًا إلى وصفه حزب الله بأنّه حزبٌ سياسيّ ذو جناحٍ متشدّد، ومتّهمًا إياه بأنّه متساهلٌ على نحوٍ لا يُفسَّر تجاهه.

تخفيف العداء؟

وبحسب المصدر نفسه، اشتكى حسين عبد الحسين من مؤسّسة الدفاع عن الديموقراطيّات من أنّ المبعوث الأميركيّ نسف ثلاثة عقودٍ من السياسة الأميركيّة حين توقّف عن وصف حزب الله بالمنظمة الإرهابيّة. وربما دفعت هذه الشكاوى المتحدثةَ باسم وزارة الخارجيّة، تامي بروس ـ التي يحظى رئيسها، وزير الخارجيّة ماركو روبيو، بدعمٍ طويل الأمد من مانحين مؤيّدين لإسرائيل ـ إلى إعادة تأكيد موقف واشنطن بأنّ حزب الله، بجناحَيْه السياسيّ والعسكريّ، منظمة إرهابيّة. ومع ذلك، قال باراك أمام مجموعةٍ من الصحافيين في نيويورك، ردًّا على سؤالٍ عن إمكان حذف الحزب من قوائم الإرهاب: أنا لا أتهرّب من الجواب، لكن لا يمكنني الإجابة عن هذا السؤال، مضيفًا أنّ الأمر يستلزم في نهاية المطاف موافقة الحزب على تسليم أسلحته الثقيلة إلى الجيش.

وأوضح الموقع أنّ سياسةً تخفّف من أولويّة العداء لحزب الله قد تخدم المصالح الأميركيّة في النهاية. فعلى الرغم من أنّ الحزب تعرّض لضربةٍ عسكريّة شديدة في حرب الخريف الماضي مع إسرائيل، أظهرت نتائج الانتخابات البلديّة في أيّار أنّه ما زال يحظى بدعمٍ كاسح داخل المجتمع الشيعي. والواقع أنّ اختيار نهجٍ أكثر مواجهة -بالضغط على الدولة اللبنانيّة لنزع سلاح الحزب بالقوة بدلًا من الحوار- ينطوي على خطرٍ حقيقيّ بإغراق البلاد في فوضى طائفيّة، وهو ما سيشكّل فشلًا سياسيًّا كبيرًا لواشنطن. وفي تصريحاتٍ للموقع، قال بول بيلار، المحلّل السابق في وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة والزميل غير المقيم في معهد كوينسي: ليست للولايات المتّحدة أيّ مصلحة إيجابيّة في الفوضى الدائمة في لبنان، مضيفًا أنّ هذا الاضطراب ليس إلا دليلًا على عجز واشنطن عن إحلال السلام في المنطقة، وهو بالتالي وصمة عار في جبينها.

الهاجس السوري

وتابع الموقع، أنّ اتخاذ موقفٍ أقلّ مواجهة تجاه حزب الله يزداد منطقيّةً في ضوء الخطاب التصالحيّ الذي تبنّاه الحزب نفسه أخيرًا حيال الولايات المتّحدة. ففي خطابٍ ألقاه في أيّار الماضي، ميّز نائب الأمين العام للحزب، الشيخ نعيم قاسم، بوضوح بين الولايات المتّحدة وإسرائيل، مؤكّدًا أنّ الرئيس دونالد ترامب يملك فرصةً للاستثمار في لبنان والمنطقة إذا تحرّر من قبضة إسرائيل. ومع ذلك، فإن تحقيق الرؤية التي وضعها باراك ليس مضمونًا على الإطلاق.

وأشار أيضًا إلى أنّ الحظر الذي فرضه مصرف لبنان هذا الأسبوع على مؤسّسة القرض الحسن الماليّة التابعة لحزب الله قد يثير شكوك الحزب في النوايا الأميركيّة، خصوصاً أنّ باراك نفسه أشاد بهذه الخطوة.

كذلك تواصل إسرائيل هجماتها شبه اليوميّة على لبنان، وقد تصاعدت أخيرًا؛ إذ أدّت غارةٌ جويّة على وادي البقاع إلى استشهاد اثني عشر شخصًا. إن استمرار هذه الهجمات يقوّض أيّ محاولةٍ لإطلاق حوارٍ بين الحكومة والحركة الشيعيّة بشأن ترسانة الحزب، فيما اشترط حزب الله وقف هذه الاعتداءات للقبول بالحوار. وتتعلّق قضيّةٌ أخرى، أقلّ بروزًا، بسوريا وحكومتها في ظلّ هيمنة هيئة تحرير الشام، التي يعدّها الحزب والمجتمع الشيعي تهديدًا وجوديًّا كبيرًا. وقد أثارت بعض تصريحات باراك الأخيرة مخاوف من حقبةٍ جديدةٍ من الهيمنة السوريّة على لبنان.

واختتم الموقع بالقول إنّ تحذير باراك، رغم إيضاحه لاحقًا أنه لم يقصد تهديد لبنان، زاد مخاوف حزب الله من احتمال استعادة سوريا دورها المتضخّم في البلاد. وقال مسؤولٌ في الحزب: هذه التصريحات، وتولّي باراك ملفّ لبنان بالتوازي مع الملفّ السوري، تثير الشك في أن واشنطن تريد فرض وصايةٍ سوريّة على لبنان شبيهة بما كان عليه الوضع في عهد آل الأسد. ويضيف ذلك بُعدًا جديدًا إلى النقاش الأوسع حول سلاح حزب الله وسياسة واشنطن حيال لبنان. وإذا كان المسؤولون الأميركيّون يفكّرون حقًّا في منح سوريا نفوذًا واسعًا في لبنان تحت حكومةٍ تقودها هيئة تحرير الشام، فإنّ ذلك لن يقوّض مساعي التوصّل إلى اتفاقٍ لنزع سلاح حزب الله فحسب، بل قد يشعل أيضًا فتيل عنفٍ طائفيّ يُنذر بعواقب كارثيّة.

تمازج بين الردع و التوعية

مبادرة لمناهضة العنف في الملاعب

صابر الحرشاني

أحال مكتب مجلس نواب الشعب مؤخرا مبادرة الى اللجنة المعنية تتعلق بمناهضة العنف في الملاعب والمنشآت الرياضية تتضمن احكام زجرية، وتوعوية، تهدف إلى فرض نظام ردعي قانوني وتنظيمي يقطع مع الفوضى والعنف الذي طالما لطّخ صورة الرياضة التونسية.

ويرتكز المقترح على مبدأ أن العنف الذي بات يرافق أغلب المنافسات الكروية لم يعد شأناً أمنياً صرفًا، و تحول ظاهرة معقّدة ذات أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، تتطلب معالجة شاملة تبدأ من سن تشريعات صارمة وتنتهي بترسيخ ثقافة التعايش داخل المدارج وخارجها.

مكافحة اشكال العنف

و ينص مقترح القانون على أن الهدف منه هو مكافحة كل أشكال العنف داخل الملاعب والمنشآت الرياضية، وتأمين سلامة اللاعبين والجمهور والعاملين في المجال، بالإضافة إلى ضمان حسن سير الفعاليات الرياضية في عموم البلاد.

وتغطي أحكامه كافة التظاهرات الرياضية المقامة داخل المنشآت أو في محيطها، دون أن يُستثنى أي فضاء تجمع رياضي من نطاق تطبيقه، وهو ما يعني أن فلسفة النص تقوم على تغطية شاملة لكل المشاهد والاحتمالات التي قد تفرز سلوكًا عنيفًا سواء داخل الملعب أو على تخومه.

ويُقدّم النص تعريفًا دقيقًا لما يُقصد بالعنف في الملاعب، فهو لا يقتصر على الاعتداءات الجسدية فحسب، بل يشمل أيضا التخريب، والعنف اللفظي، استعمال المقذوفات والشماريخ، وكل سلوك يُهدد سلامة الأشخاص والممتلكات أثناء المنافسات الرياضية، كما يعرّف المقترح الجمهور ككل من يحضر التظاهرات، سواء كان فردا أو ضمن مجموعة، ليُحمّله بذلك مسؤولية قانونية واضحة أمام كل خرق محتمل للقانون.

ولم تغفل المبادرة عن جانب التنظيم الأمني الذي طالما طُرحت حوله أسئلة كثيرة بعد كل حادث شغب، فقد اشترط المقترح أن تلتزم الجهات المنظمة لكل تظاهرة رياضية بإعداد خطة أمنية مفصّلة بالتعاون مع وزارة الداخلية، تشمل مراقبة مداخل ومخارج الملاعب، و تفتيش الحقائب، منع دخول الأدوات الخطرة، وتوفير خدمات الطوارئ والإسعاف.

كما فرض المقترح إلزامية تركيز كاميرات مراقبة في النقاط الحيوية داخل وخارج الملاعب لضمان التوثيق والمتابعة، مع منع بيع أو استهلاك المشروبات الكحولية في أيام المقابلات داخل محيط الملاعب.

فرق خاصة و لجنة

وفي نقطة مهمة أخرى، كلف القانون وزارة الداخلية بتوفير عدد كاف من القوات الأمنية المختصة، ومن بينها فرق خاصة مدرّبة للتعامل مع أعمال الشغب، كما تطرّق إلى تكوين أعوان مكلفين بحراسة الملاعب يُعرفون بـ»ستاديار»، يكون لهم دور مباشر في الوقاية والاستجابة لأي تجاوز أو فوضى أثناء المقابلات.

ولعل من أبرز بنود هذا المقترح استحداث لجنة وطنية دائمة لمتابعة العنف في الملاعب، تضم ممثلين عن وزارات الشباب والداخلية والجامعة التونسية لكرة القدم وجمعيات المجتمع المدني وكذلك ممثلين عن جماهير الأندية، وتُكلّف هذه اللجنة بإعداد تقارير دورية تُرفع إلى الوظيفتين التشريعية والتنفيذية حول تطور الظاهرة وفعالية الإجراءات المتخذة.

عقوبات خطايا و منع

أما من حيث العقوبات، فقد تبنى المقترح توجها صارما من أجل الردع، إذ ينص على عقوبات بالسجن تتراوح بين 6 أشهر و5 سنوات لكل من يرتكب أفعال عنف داخل أو خارج الملاعب، وخطايا مالية لا تقل عن 5000 دينار لكل من يستخدم المقذوفات أو الشماريخ، مع منع هؤلاء من دخول الملاعب لخمس سنوات قابلة للتطويل مدى الحياة في حالة العود.

ويتوسع المقترح في الزجر حين يتعلق الأمر بحمل الأسلحة البيضاء أو الأدوات الخطرة، حيث تصل العقوبة إلى عشر سنوات سجن، وتتضاعف هذه العقوبات إذا ارتكبت الأفعال في قاعات مغلقة أو فضاءات رياضية مغلقة.

كما لم يغفل النص العقوبات الجماعية حين تتكرر أعمال الشغب من جمهور نادٍ معين، فإلى جانب الخطايا التي قد تصل إلى 50 ألف دينار، قد يُحرم النادي المخالف من تنظيم مقابلات على أرضه لمدة قد تمتد إلى موسم كامل، بل ويُمكن في حالات معيّنة غلق ملعبه مؤقتًا.

ويُلزم المقترح الجهات المنظمة بدفع تعويضات للمتضررين في حال ثبت التقصير الأمني، ويحمّل المشاغبين مسؤولية التعويض عن الأضرار التي تطال الممتلكات العامة والخاصة، مع إمكانية إلزام النادي الرياضي الذي يتبع له هؤلاء بالمشاركة في دفع التعويضات في حال عجز المتسببين عن السداد.

توعية و تأهيل

وتقوم فلسفة القانون على أن الردع وحده لا يكفي، لذلك يتضمن بابا خاصا بحملات التوعية والتأهيل، ويقترح تنظيم حملات إعلامية ووطنية في المدارس والنوادي والمؤسسات الثقافية للتوعية بمخاطر العنف وأهمية السلوك الرياضي.

كما يقترح وضع برامج خاصة لتأهيل المساجين المدانين في قضايا عنف رياضي، من خلال دورات تربوية وتدريبية تعزز ضبط النفس والتعايش المجتمعي.

ويتوج المقترح بإجراءات متابعة دقيقة، حيث تلتزم اللجنة الوطنية لمكافحة العنف بإعداد تقارير نصف سنوية تُرفع إلى الحكومة والبرلمان، مع التأكيد على ضرورة تحيين التشريعات دوريا استنادا إلى التطورات الميدانية والمعطيات الواردة في هذه التقارير.

و تأتي هذه المبادرة بعد سلسلة طويلة من الحوادث التي شهدتها الملاعب التونسية، والتي خلّفت أضرارًا كبيرة على المستوى البشري والمادي، وأساءت لصورة الرياضة التونسية أمام الرأي العام الوطني والدولي. وقد أشار النواب في مذكرتهم التفسيرية إلى أن هذه الأحداث ليست معزولة، بل نتاج تراكمي لعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، من بينها التهميش، و الفقر، والبطالة، و التسييس، وضعف برامج التربية على المواطنة.

ويُعوّل النواب أصحاب المبادرة على أن يكون هذا المقترح خطوة أولى في إرساء ثقافة رياضية جديدة تقوم على قيم التسامح والانضباط، وأن يسهم القانون المقترح في استعادة الأمن داخل المدارج، ودعم صورة تونس كبلد يحترم الرياضة ويمارسها في إطار من المسؤولية.